مجلس الأمن

مؤقت

السنة الحادية والسبعون

الجلسة ٧٧٩٧

الإثنين، ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٦، الساعة ٠٠/١٠.

نيويورك

الرئيس	السيد تشوركين	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد وو هاي تاو
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ماليزيا	السيدة أدنين
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور
	اليابان	السيد بيسو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

1635114 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم: السيد إسماعيل ولد شيخ أحمد، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ والسيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيد مهند هادي، المدير الإقليمي لبرنامج الأغذية العالمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وينضم إلينا السيد أوبراين عن طريق التداول عن بعد بالصوت من البحرين.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد ولد شيخ أحمد.

السيد ولد شيخ أحمد: أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي الفرصة لاطلاع مجلس الأمن على آخر التطورات في الملف اليمني وأبرز التحديات التي تؤثر على عودة الأمن والاستقرار إلى البلد.

إن ما يشهده الميدان اليمني حاليا لا يتماشى مع مسار السلام الذي التزمت به الأطراف من خلال تعهداتها إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. فالحالة الأمنية غير مستقرة والوضع الإنساني مأساوي، وبالرغم من جهود المنظمات الإنسانية يبقى هذا الحال الإنساني مأساويا.

على الصعيد الأمني، حادثة أليمة ومأساوية تعرض لها مجلس عزاء في صنعاء يوم ٨ تشرين الأول/أكتوبر في الوقت الذي تواجد فيه حوالي ألف شخص لأداء واجب العزاء والحصيلة ما يزيد عن ١٤٠ قتيلا و ٥٥٠ جريحا. لقد زرت القاعة منذ أيام مع بعض أهالي الشهداء وتأسفت لما رأيت من خراب ودمار. وكان من بين الضحايا أمين عام العاصمة صنعاء السيد عبد القادر هلال وهو سياسي مخضرم ومعروف بشجاعته ونضاله من أجل السلام حتى آخر لحظة من حياته، وكذلك عضوين من أعضاء لجنة التهدئة والتنسيق.

إن قصف مجلس العزاء مخالف للأعراف والتقاليد اليمنية ومن الضروري محاسبة الجناة. أتقدم مرة أخرى بالتعازي لأهل الشهداء وأتمنى الشفاء العاجل للجرحى والمصابين. وأثني على التصاريح الصادرة عنهم بدعوة الشعب اليمني لضبط النفس والمطالبة بتحقيقات استقصائية دقيقة. وما ذلك إلا دليل قاطع على حسهم الوطني وحرصهم على السلام.

لقد تبنى التحالف العربي المسؤولية عن هذا الهجوم وسارع فريق التقييم المشترك التابع له بإجراء تحقيق أولي طالب في توصياته باتخاذ إجراءات ضد من تثبت مسؤوليته في هذا السياق. ودعا إلى مراجعة قواعد الاشتباك المعنية بالتحالف. وأؤكد على أهمية إتمام التحقيق وأن يفضي إلى معاقبة كل من تثبت مسؤوليته في هذا السياق.

لم تكن هذه الحادثة الوحيدة التي تعرض فيها المدنيون والبنى التحتية للقصف خلال الأسابيع المنصرمة. ففي ٣ تشرين الأول/أكتوبر تعرضت منطقة بير باشا في تعز لقصف عنيف من مناطق تابعة لسيطرة أنصار الله والمؤتمر الشعبي العام مما أدى إلى وفاة تسعة مدنيين بينهم ثلاثة أطفال.

فتعز تعاني منذ أشهر من قصف عشوائي يقضي على الإنسان والبنيان ولا بد من أن يتوقف. وما هذه الأحداث إلا تأكيد إضافي على ضراوة الحرب التي تعصف باليمن طوال الأشهر الثمانية عشر الأخيرة.

إن تصرفات الأطراف على الأرض تخالف الالتزامات التي قدموها مسبقا بالانخراط الكامل، وبشكل بناء، في مسار السلام الذي تيسره الأمم المتحدة. فلقد دعوت الأطراف إلى إعادة الالتزام بأحكام وشروط وقف الأعمال القتالية الذي بدأ العمل به في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦. وبالرغم من أنني كنت أفضل وقفا مفتوحا للأعمال القتالية، وافقت الأطراف على هدنة مدتها ٧٢ ساعة، دخلت حيز التنفيذ في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر.

وتعرضت الهدنة، مع الأسف الشديد، لخروقات عديدة من قبل الطرفين منذ يومها الأول. إن التصعيد العسكري بالصورة التي شهدها اليمن في الأسابيع القليلة الماضية هو أمر في غاية الخطورة. فقد تصاعدت وتيرة العنف في تعز ومأرب والجوف وحجة وعلى المناطق الحدودية مع المملكة العربية السعودية، حيث زادت الهجمات بالصواريخ الباليستية من حيث الكم والمدى. وما هو في قمة الخطورة أيضا، هو استهداف منطقة مكة المكرمة بصاروخ باليستي، وهذا يعتبر تطورا خطيرا يؤثر على مجرى الحرب ويمس مشاعر ما يزيد على بليون ونصف البليون مسلم في العالم.

كما أشير إلى استهداف السفن التي تبحر على مقربة من الساحل اليمني بالقصف من مواقع تابعة لسيطرة جماعة أنصار الله، حسب التقارير. فقد تم التعرض لسفينة تابعة للإمارات العربية المتحدة في مضيق باب المندب. وكذلك، تعرضت مدمرات أمريكية للقصف المباشر بينما كانت تبحر في المياه الدولية قبالة سواحل اليمن، وردت بقصف على مواقع رادار تابعة لأنصار الله. إن تكرار مثل هذه الحوادث مؤشر خطير، قد يؤدي إلى تصعيد حاد للقتال وتهديد أمن حركة الملاحة العالمية. وفي هذا السياق، أسجل شكري لمجلس الأمن على دعوته في ٤ تشرين الأول/أكتوبر إلى الوقف الفوري لهذه الهجمات.

أما في جنوب اليمن، فقد استمرت تنظيمات القاعدة في شبه الجزيرة العربية وما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في شن الهجمات على مؤسسات الدولة واستهداف المدنيين. ففي عدن، قام انتحاري بتفجير نفسه في الأول من تشرين الأول/أكتوبر، مما أدى إلى مقتل مدني وجرح ثلاثة آخرين. كما اعتدى مسلحون تابعون لداعش على ضابط مخابرات متقاعد ومسؤول أمني في ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر. وفي المقابل، في سياق جهود مكافحة الإرهاب، قامت قوى الأمن اليمنية باستهداف منزل قيادي في صفوف تنظيم داعش وصادرت مجموعة كبيرة من الأسلحة والمتفجرات. وفي أبين، تمكنت قوات مكافحة الإرهاب من قتل ثلاثة أشخاص بينهم قيادي في تنظيم القاعدة وإلقاء القبض على اثنين آخرين.

إن التصعيد العسكري المستمر إنما يزيد من تفاقم الوضع الإنساني الذي كان كارثيا في الأساس ويستدعي اهتماما أكبر بكثير من المجتمع الدولي. إن السلطات المحلية في اليمن عاجزة عن تأمين الخدمات الأساسية للشعب. ومن المفجع أن القطاع الصحي، على وجه الخصوص، من أكثر القطاعات تضررا حيث أن ٤٥ في المائة فقط من المراكز الاستشفائية قادرة على العمل. وبالإضافة إلى صعوبة تأمين العلاج داخل البلاد، فإن اليمنيين غير قادرين على السفر للعلاج بحكم منع الطائرات التجارية من الهبوط في صنعاء. وفي هذا السياق، أطالب بإعادة حركة الملاحة الجوية التجارية إلى العمل فورا واستئناف الرحلات التجارية من وإلى صنعاء من دون مزيد من التأخير. كذلك، أطالب الحوثيين والمؤتمر الشعبي العام بتأمين حرية الحركة دون عوائق للعاملين في المجال الإنساني،

حتى يتمكنوا من إيصال المساعدات إلى جميع من هم بحاجة إليها دون أي ضغوط أو تبريرات. وسوف يوافيكم الزميلان ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والسيد مهند هادي، المدير الإقليمي لبرنامج الأغذية العالمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بإحاطة أوسع وأشمل عن الوضع الإنساني في البلد وجهود الأمم المتحدة في توفير المساعدات اللازمة.

كما تجدر الإشارة إلى أن تدهور الوضع الاقتصادي يهدد بخلق أزمة إنسانية أكبر بكثير إن لم تتخذ خطوات صارمة وبأسرع وقت لإنقاذ ما يمكن إنقاذه. لقد توقف بالفعل صرف الرواتب لمعظم العاملين في القطاع العام. وكانت هذه الرواتب مصدر الدخل الوحيد للعديد من العائلات اليمنية، وأخشى أنه إن لم يتم صرفها بأسرع وقت ممكن، سيواجه المزيد من اليمنيين الفقر المدقع ويضطرون للاعتماد على المساعدات الإنسانية بشكل أساسي للبقاء على قيد الحياة. ولا بد من التوصل إلى التزام جاد من جميع الأطراف، بما فيها الحكومة اليمنية وأنصار الله والمؤتمر الشعبي العام، بالتعاون لتمكين البنك المركزي من مواصلة مهامه وتأمين صرف الرواتب بأسرع وقت ممكن في أنحاء البلد كافة.

بالرغم من مطالبات المجتمع الدولي للأطراف اليمنية بالالتزام الكامل بمسار السلام، فقد استمرت الأطراف في اتخاذ قرارات أحادية، من شأنها أن تهدد هذا المسار. ففي الثاني من تشرين الأول/أكتوبر، طلب المجلس السياسي الأعلى الذي شكله أنصار الله والمؤتمر الشعبي العام من محافظ عدن السابق تشكيل حكومة جديدة. وأضاف قرار الرئيس هادي بنقل البنك المركزي إلى عدن المزيد من الشك حول الوضع الاقتصادي في مرحلة كان الأجدر فيها اتخاذ كافة الإجراءات الممكنة لإنقاذه. كما أشار رئيس الحكومة أحمد بن داغر عبر وسائط التواصل الاجتماعي إلى خطط لاجتماع الهيئة الوطنية من أجل التصديق على مسودة دستور. وأحث الأطراف مرة أخرى على الامتناع عن اتخاذ أي قرارات أحادية، من شأنها أن تعرقل الخيار السلمي وتجعل عودتها إلى طاولة المفاوضات لإعادة اليمن إلى مسار السلام أكثر تعقيدا.

لقد أجريت، خلال الأسابيع الماضية، مشاورات مكثفة مع الفرقاء اليمنيين والمجتمع الدولي وقدمت للأطراف خارطة طريق لإنهاء النزاع، تتماشى مع قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) والقرارات الأخرى ذات الصلة ومبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني. وتشمل خارطة الطريق سلسلة إجراءات أمنية وسياسية متسلسلة ومتوازية من شأنها أن تساعد على إعادة اليمن للسلام وللانتقال السياسي المنظم.

وترتكز خارطة الطريق على إنشاء لجان عسكرية وأمنية تشرف على الانسحابات وتسليم الأسلحة في صنعاء والحديدة وتعز، كما ستُعنى هذه اللجان بمهمة ضمان إنهاء العنف العسكري والإشراف على سلامة وأمن المواطنين ومؤسسات الدولة. وتتطرق الخارطة كذلك إلى مجموعة إجراءات سياسية انتقالية تشمل مؤسسة الرئاسة، بما في ذلك تعيين نائب رئيس جديد وتشكيل حكومة وفاق وطني لقيادة المرحلة الانتقالية والإشراف على استئناف الحوار السياسي وإكمال الدستور ومن ثم إجراء الانتخابات. لقد استلم الآن كل الأطراف الخارطة مني مباشرة. وما بلغني حتى الآن، بطرق غير رسمية، يشير إلى رفض الأطراف لخارطة الطريق، وهذا دليل على عجز النخبة السياسية في اليمن عن تجاوز خلافاتها وتغليب المصلحة العامة على المصالح الشخصية. لقد حان الوقت لكي تدرك الأطراف أن ما من سلام دون تنازلات وما من أمن دون اتفاقات. ويجدر بها الاحتكام إلى ما يضمن الأمن والاستقرار لليمنيين.

سوف أعود إلى المنطقة بعد هذه الإحاطة الإعلامية لاستئناف المشاورات مع الأطراف في صنعاء والرياض بهدف

التوصل إلى اتفاق سياسي مفصل، بناء على خارطة الطريق. والكرة الآن في ملعب الأطراف اليمنية ويتوقف الأمر على استعدادها لإعطاء الأولوية للسلام والاستقرار. إن هذه الخارطة تشكل، مع كل ما تم الاتفاق عليه في الكويت، نواة حل شامل وعملي يمكن التوصل إليه قريبا في حال تصرف الفرقاء بحسن نية ووعي سياسي وطني.

أود أن أسجل امتناني للمجتمع الدولي ودعمه المستمر لمقترح خارطة الطريق والاتفاق الشامل، بالإضافة إلى دعمه لدعوات وقف الأعمال القتالية. إن الاجتماعات الرباعية لوزراء خارجية الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في جدة ونيويورك ولندن رسخت هذه الجهود، ولا شك أن دعم نظرائهم من باقي دول مجلس التعاون الخليجي كان جوهريا في هذا السياق. وأشكر كذلك وزراء خارجية سلطنة عمان وفرنسا ومصر والكويت والبحرين ونائب وزير خارجية الاتحاد الروسي على دعمهم لذات الرسائل. كما أشكر أعضاء مجلس الأمن على دعمهم المستمر لجهود إحلال السلام في اليمن.

مرت ١٨ شهرا من الحرب والقتال، ووقوع آلاف القتلى والجرحى وعجز اقتصادي ووضع إنساني لم يعد إنسانيا، نتساءل معكم إلى متى سيبقى اليمنيون رهينة قرارات سياسية شخصية وعشوائية؟، وماذا تنتظر الأطراف لكي توقع على اتفاق سياسي وسلمي، وهل لم يفهم المعنيون بعد أن ما من رابح في الحروب؟. إن خارطة السلام التي عرضتها على اليمنيين حظت بتأييد قوي من المجتمع الدولي كونها تقدم حلا كاملا وشاملا وفيها ما يضمن التمثيل السياسي لكل الفئات.

وطلبي اليوم لكم كأعضاء في مجلس الأمن هو تقديم الدعم الكامل لخطة السلام والتشديد على الحصول على وقف فوري للأعمال القتالية والإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين، ولليمنيين اليوم أقول إن فجر السلام قد يكون قريبا في حال قرر المسؤولون تغليب المصلحة الوطنية، والعمل على بناء دولة مستقرة تضمن حقوق كل أبنائها دون أي تمييز.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد ولد شيخ أحمد على إحاطته الإعلامية.

والآن أعطي الكلمة للسيد أوبراين.

السيد أوبراين (تكلم بالإنكليزية): لا يمكن أن يكون هناك حل إنساني للصراع في اليمن. بل يجب أن يكون هناك حل سياسي، بدءا بالوقف الفوري للأعمال القتالية. وأنا أردد هنا دعوة المبعوث الخاص. ويجب على جميع الأطراف وعلى جميع من له تأثير عليها، العمل من أجل تحقيق السلام. وفي كل يوم تستمر فيه هذه الحرب، فإن المدنيين هم الذين يعانون. وفي كل يوم يستمر فيه الصراع، فإننا نقترب حتما أكثر من أي وقت مضى، من جيل كامل من اليمنيين يكون قد أمضى سنوات تكوينه في فوضى القتال.

إن هذه الكارثة الإنسانية في اليمن كارثة تسبب فيها الإنسان، حيث تفاقم النزاع، وزاد أضعافا مضاعفة من معاناة ٥٠ في المائة من سكان اليمن الذين كانوا بالفعل في فقر مدقع وبؤس. وجرى مرارا وتكرارا على مدى الأشهر الـ ١٩ الماضية، قتل أفراد الشعب اليمني، والقضاء على آمالهم وحقهم في العيش بكرامة، حيث قتل الآلاف، وأصيب عشرات الآلاف، وأجبر أكثر من ٣ ملايين شخص على مغادرة منازلهم، ويعاني ٧ ملايين من القلق اليومي من عدم معرفة مصدر وجبتهم المقبلة.

لقد عدت مؤخرا من صنعاء والحديدة، ووصلت في زيارتي السابقة إلى عدن كذلك. ورأيت اليأس والخوف والاستسلام، في عيون الناس الذين التقيتهم وفقدوا كل أمل، وانتابهم إما الغضب أو اليأس. باختصار، منذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة أمام المجلس، أصبحت الحالة الإنسانية أكثر سوءا،

وأصبح ٨٠ في المائة من اليمنيين، أي ٢١,٢ مليون شخص، في حاجة إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية. ويُطلب من الجهات الفاعلة الإنسانية أن تملأ الفراغ الذي خلفه فراغ السلطة السياسية، ولكن هذا ليس حلا قابلا للتطبيق.

ونذكر جميع الأطراف بأن الالتزام بالقانون الإنساني الدولي واجب وليس خيارا. ويجب مساءلة الجناة من جميع الجهات عن العدد الكبير من انتهاكات القانون الإنساني الدولي. وتقع على المجلس وأعضائه أيضا مسؤوليات في هذا الصدد. كما أؤكد على ضرورة إجراء تحقيقات فعالة ومستقلة في مزاعم بارتكاب جرائم حرب ومحاكمة المشتبه بهم.

ومنذ انهيار وقف الأعمال القتالية خلال شهر آب/أغسطس، عانى اليمنيون في جميع أنحاء البلد، في المناطق التي تسيطر عليها مختلف الفصائل المتحاربة أو تلك التي لا تسيطر عليها، من هجمات شبه يومية على المدنيين والمؤسسات المدنية والبنية التحتية العامة. وخلال شهر آب/أغسطس، قصفت قوات التحالف التي تقودها السعودية أحد المرافق الصحية التي تدعمها منظمة أطباء بلا حدود ومدرسة في صعدة، وتم الهجوم على جنازة القاعة الكبرى في صنعاء في وقت سابق من هذا الشهر، والذي تبنى التحالف الذي تقوده السعودية المسؤولية عنه، وأسفر عما لا يقل عن ١٤٠ قتيلا و ٥٥٠ جريحا. ورغم عدم وجود تكافؤ بين الذين يقتلون بالقوة الجوية، المتاحة فقط لجانب واحد من المعركة، وأولئك على الجانب الآخر الذين يقتلون بأسلحة برية، قامت قوات الحوثيين/صالح بقصف مدينة تعز وغيرها من المواقع بشكل عشوائي، وكذلك المدن والمنشآت داخل المملكة العربية السعودية، يقال باستخدام صواريخ باليستية.

ويُمنع العاملون في المجال الإنساني أيضا من القيام بعملهم، حيث تقوم قوات الحوثي وصالح المسلحة، بتخويف العاملين في المجال الإنساني بشكل روتيني، وتأخيرهم ومضايقتهم، مما يهدد شريان الحياة الأخير لليمنيين من خلال الاعتقالات والترحيل، أو المطالبة بتحويل المساعدات الإنسانية إلى مقاتليهم. وهذه كلها انتهاكات غير مقبولة للقانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية.

إن للطبيعة الطويلة الأمد للصراع في اليمن، تأثير مدمر على المؤسسات العامة، التي تقف عاجزة بشكل متزايد عن توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. ويعتمد ربع السكان على العاملين في القطاع الحكومي. وتصرف رواتبهم بشكل أقل انتظاما، مع انعدام القدرة على سحب النقود، في خضم أزمة سيولة. وينذر ذلك بانهيار وشيك للاقتصاد في اليمن، الذي هو فقير بالفعل وينخره الفساد. وتم نقل البنك المركزي من جانب واحد إلى عدن. ولا يملك العاملون في المجال الإنساني القدرة أو الموارد اللازمة لتوفير الخدمات لسكان تعدادهم ٢٦ مليون مواطن يمني. ولم يمول سوى أقل من نصف ما ناشدنا التبرع به.

ويجب منع الانهيار الكامل والدائم للمؤسسات العامة. وبينما يقع الواجب الأساسي على عاتق الحكومة اليمنية، وسلطات الحوثي ونظام صالح السابق، الذي يحكم بحكم الأمر الواقع، فإنني أدعو أي شخص لديه أي تأثير للاستجابة لهذا النداء، بما في ذلك عن طريق ضمان دفع رواتب الأطباء والممرضين وغيرهم من موظفي الخدمة المدنية الذين يعتبر وجودهم حاسما.

إن قطاع الصحة هو القطاع الذي يجري فيه الإحساس بشكل أكبر بفشل الخدمات العامة. ولا يزال أقل من نصف المرافق الصحية البدائية يقدم خدمات. وزرت في وقت سابق من هذا الشهر، كما قلت الحديدة، التي تسيطر عليها قوات الحوثيين/صالح. إن محافظة الحديدة هي الأكثر فقرا في اليمن. والتقيت مع الأطفال والأمهات، وعدد قليل من الآباء والأطباء والممرضات ومقدمي الرعاية الذين استنزفت طاقاتهم،

في مركز طب الأطفال في مستشفى الثورة، حيث كثيرا ما تتوقف الأجهزة ومصابيح الإنارة عن العمل، جراء نقص وقود المولدات، وكانت خزانات الأدوية فارغة. وأصبحت الأمراض المزمنة التي يمكن علاجها بسهولة بمثابة أحكام إعدام. ويموت اليمنيون، كبارا وصغارا، كل يوم بسبب الحرمان من السلع والخدمات الأساسية. ومنذ شهر آذار/مارس ٢٠١٥، لقي ١٠ ٠٠٠ طفل تقل أعمارهم عن خمس سنوات حتفهم، بسبب أمراض يمكن الوقاية منها نتيجة للانخفاض الحاد في توافر التحصينات والعلاجات الخاصة بالإسهال والالتهاب الرئوي. ويوجد أيضا المهاجرون من منطقة القرن الأفريقي في خطر، إلى جانب أكثر من ٣ ملايين مشرد داخلي، نصفهم تقريبا من الأطفال. إنهم يعتمدون اعتمادا كبيرا على المساعدات، وعلى الإمدادات التي يحصلون عليها عن طريق الموانئ أو جوا، والتي لا تصل حاليا، وبالتالي فهم عرضة لانتشار الأمراض.

إن اليمن على بعد خطوة واحدة من المجاعة. لقد التقيت امرأة تبلغ من العمر ١٨ عاما مع طفلتها البالغة من العمر ٣ سنوات، التي كانت طريحة الفراش، وتعاني من سوء التغذية الحاد، مما جعل من الصعب عليها تناول الطعام. ولا تزال على قيد الحياة بالكاد، بسبب شربها للحليب والشاي. والتقيت أطفالا يبلغون من العمر ٨ سنوات وأجسامهم كأنها أجسام أطفال يبلغون سنتين من العمر فقط، بسبب سوء التغذية الحاد، وما نتج عنه من مضاعفات صحية. ولنا فقط أن نتخيل، كيف يعاني الكثير من الأطفال والمراهقين ويموتون من الجوع ولا يصلون إلى المستشفيات. وكما علمت أثناء وجودي في اليمن، يعاني أكثر من ١٤ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي. ويعاني ٧ ملايين من انعدام الأمن الغذائي الشديد، ولا يعلمون من أين ستأتي وجبة طعامهم التالية، كما قلت سابقا. ويعاني أكثر من مليوني شخص من سوء التغذية على الصعيد الوطني، بمن في ذلك ٣٧٠ ٠٠٠ طفل يعانون من سوء التغذية الشديد.

ويوجد على رأس هذه المعاناة التي لا يمكن تصورها بالفعل، مرض الكوليرا الذي أصبح يطل بوجهه القبيح. وهناك الآن ٦١ حالة إصابة مؤكدة بالكوليرا، مع وجود أكثر من ١ ٧٠٠ حالة مشتبه بها في ١٠ محافظات. وقد أكدت وزارة الصحة حتى الآن، حدوث ٤ وفيات جراء الكوليرا و ٤٢ حالة وفاة جراء الإسهال الحاد.

ولكن عدد تلك الحالات يكاد يكون في حكم المؤكد أنه أعلى من ذلك بكثير نظراً لعدم وجود معدات للفحص. وأنشأت الأمم المتحدة وشركاؤها ٢١ مركزاً لعلاج حالات الإصابة بالكوليرا، ولكن لا يكفي ذلك لوقف الانتشار المتصاعد للوباء.

ومثلما كان الحال قبل النزاع، فإن غالبية احتياجات الشعب اليمني يتم تلبيتها من خلال واردات تجارية. وآلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش (UNVIM) هي مبادرة أولى فريدة من نوعها في إطار الترتيبات التي اتخذها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ويقوم على إدارتها الآن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وأغتنم هذه الفرصة للدعوة إلى تجديد ولايته. فلندعم من يعمل. وآلية التحقق والتفتيش أجازت لأكثر من ١٩٠ سفينة تجارية تفريغ حمولتها بنجاح – أكثر من ٣ ملايين طن متري من الغذاء والوقود والإمدادات في موانئ في الحديدة ورأس عيسى والسليف منذ أيار/مايو. غير أن هناك حالياً ما يقرب من ٤٠ سفينة تنتظر تفريغ قرابة ١,٤ مليون طن متري من البضائع، بما في ذلك حوالي ٦٠٠ ٠٠٠ طن متري من الأغذية. وتفريغ الحمولات قد يستغرق فترة تصل إلى ٣٠ يوماً في المتوسط، لتدني كفاءة إدارة الموانئ والخلافات المالية بين الشاحنين، وأهم من ذلك، بطء عملية التفريغ بسبب القدرات المحدودة في ميناء الحديدة، الذي تضرر بشدة جراء الضربات الجوية في آب/أغسطس ٢٠١٥، رغم نفي حدوثها.

ولا بد من إزالة تلك الرافعات بسرعة لإفساح الطريق لاستخدام رافعات الطوارئ المتنقلة. والتربح من الواردات

التجارية في بلد يتعين استيراد ٩٠ في المائة من احتياجاته من الغذاء أمر غير مقبول في مواجهة كارثة إنسانية. ومنذ شباط/فبراير ٢٠١٦، انخفض متوسط الواردات من الوقود إلى خُمس مستويات ما قبل الضربات الجوية. وينبغي للتحالف وسلطات الموانئ المحلية أن تكفل الوصول السريع والآمن للسفن المصرح لها بالوصول إلى الموانئ، وخاصة ميناء الحديدة. كما أدعو الجهات المانحة لدعم إعادة تأهيل البنية التحتية لميناء الحديدة المتضرر، فهو شريان الحياة بالنسبة للبلد. والأمم المتحدة تحاول التعجيل بشراء رافعات متنقلة لزيادة قدرات الميناء بشكل كبير، ولكن هذا الحل قصير الأجل في أفضل الأحوال.

في السياق نفسه، فإنني أردد ما يدعو إليه التحالف والحكومة اليمنية من بدء الرحلات التجارية من وإلى صنعاء فوراً. فالسعودية تسيطر على المجال الجوي فوق اليمن، عموماً، وصنعاء بشكل خاص. وفي مقدورها ومجال اختيارها أن تسمح بذلك. ومنذ توقفت رحلات الخطوط الجوية اليمنية إلى صنعاء، تقطعت السبل بالآلاف من اليمنيين أنفسهم، بما في ذلك الطلاب الذين يحتاجون لمتابعة دراساتهم في الخارج والمرضى الذين يحتاجون إلى رعاية طبية غير متوفرة في اليمن اليوم. ويمكن إنقاذ العديد من الأرواح لو تمكن الناس من السفر بحرية للحصول على العلاج الطبي. على سبيل المثال، فقد عملت الأمم المتحدة بلا كلل من أجل تنظيم عمليات الإجلاء المنقذة للحياة عن طريق الجو للجرحى المدنيين من مصابي هجوم ٨ تشرين الأول/أكتوبر على قاعة العزاء الكبرى. وعرض الإيرانيون، والمملكة العربية السعودية بعد ذلك، المساعدة في عمليات الإجلاء. غير أن السياسات والعوائق البيروقراطية وغيرها حالت دون القيام بذلك. ومن الواضح أنه لا يمكن أن يُطلب من الشعب اليمني أن يعول على هذا الارتجال من أجل الحصول على الرعاية الطبية الضرورية.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أثني على عُمان التي استطاعت إجلاء أكثر من ١٠٠ شخص لتلقي العلاج الطبي، إلا أنه لم يكن بالإمكان ترتيب عملية إجلاء ثانية في الوقت المناسب قبل انتهاء وقف إطلاق النار.

ومنذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها للمجلس (انظر S/PV.7792)، استطاع الشركاء الإنسانيون الوصول إلى ٣,٥ مليون شخص كل شهر خلال الفترة بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه. وفي الوقت الحالي، يشمل الوصول ٤,٦ مليون شخص في الشهر، بالرغم من كل التحديات. وهناك زيادة مطردة في إيصال المساعدات للمحتاجين في جميع أنحاء البلد، ويشمل الوصول بالمساعدة الغذائية حالياً مليون شخص إضافي كل شهر، ليبلغ عدد المتلقين للمساعدات الغذائية أكثر من ٤ ملايين يمني كل يوم. ويقدم الشركاء الخدمات الصحية الأساسية من خلال أفرقة ثابتة ومتنقلة، تقدم الرعاية الصحية للمصابين بالصدمات النفسية إلى جانب الرعاية الصحية الأولوية، مع توفير الأدوية والمستلزمات للمرافق الصحية التي تخدم الملايين. والأمم المتحدة، تحت القيادة القوية لمنسق الشؤون الإنسانية، جنباً إلى جنب مع شركائنا الإنسانيين، على استعداد لبذل المزيد من الجهد، لو أمكن تخفيف القيود على الوصول الإنساني وتوفر لدينا المزيد من الدعم المالي. ولكن ذلك يتطلب التنسيق مع التحالف وعدد لا يحصى من الجهات الفاعلة المحلية على المستوى المركزي في صنعاء والأطراف الأخرى في النزاع. والعوائق البيروقراطية في اليمن كانت مشكلة بالفعل قبل بدء النزاع الحالي وازدادت تعقداً منذ ذلك الحين. والأمم المتحدة تواصل التفاوض على الوصول مع كل الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك السلطات في صنعاء.

إن هذه الفاجعة الإنسانية الوحشية التي صنعها الإنسان هي الكارثة التي أشرت في أول إحاطة إعلامية قدمتها للمجلس قبل ١٨ شهراً (S/PV.7494، صفحة ٢) إلى أنها ”تلوح في

الأفق''. وقد طال أمد النزاع أكثر من اللازم. آن الأوان لكي تضع الأطراف مصلحة الشعب اليمني فوق أي اعتبار والتوصل إلى اتفاق سلمي من أجل إنقاذ ما تبقى من البنية التحتية والاقتصاد والخدمات الاجتماعية في البلد، والأهم من ذلك، التعامل مع تطلعات الشعب اليمني للعيش في مجتمع مسالم. وإذا ما أغفل ذلك، سيكون لانهيار البلاد عواقب وخيمة على المنطقة برمتها لا على الشعب اليمني فحسب. فالأطراف ووكلاؤهم ومن لديهم نفوذ عليهم، أي الحكومة اليمنية والمملكة العربية السعودية ودول الخليج الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وغيرها من الشركاء الغربيين للمملكة العربية السعودية، لكل هؤلاء أدوار رئيسية ونفوذ، كما لسلطات الحوثيين والرئيس السابق صالح وأنصاره وإيران. وبإمكانهم أن يوقفوا هذه الحرب وهذه المعاناة. بإمكانهم دعم الاتفاق الإطاري الذي طرحه المبعوث الخاص وتأمين السلام في غضون ٣٠ يوماً. هذا قرار سياسي يتطلب الشجاعة والقيادة، ولا يمكننا أن ننتظر أكثر من ذلك .

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد أوبراين على إحاطته الإعلامية. أعطي الكلمة الآن للسيد مهند هادي.

السيد هادي (اليمن) (تكلم بالإنكليزية): اليمن من أفقر البلدان في العالم العربي، وقد دمرته حرب أعادت البلاد عقوداً إلى الوراء. دولة اليمن منهارة. هذا ما قاله لي اليمنيون أنفسهم في الأسبوع الماضي. إنهم يشعرون كما لو أنهم يموتون في صمت وأن العالم قد نسيهم. لقد ابتليَ اليمن بسنوات من عدم الاستقرار وانتشار الفقر. وقبل الحرب، كان اليمن يعاني بالفعل. الكثير من السكان كانوا يعانون فعلاً من انعدام الأمن الغذائي. وبكل بساطة، أدت الحرب إلى تفاقم ذلك الوضع. وكانت الخدمات الاجتماعية الأساسية توشك على الانهيار. واليوم، هناك أكثر من ٢٠ مليون شخص في حاجة حقيقية إلى شكل من أشكال المساعدة. كيف وصلنا إلى هذه المرحلة سؤال مهم، ولكن الأهم اليوم هو أن أتشاطر مع المجلس رواية شاهد عيان للوضع الإنساني في اليمن.

لقد عدت للتو من اليمن بعد مهمة استغرقت ٧ أيام. وكانت هذه في الواقع رحلتي الثانية إلى اليمن خلال شهرين والثالثة منذ بدأت الأزمة. في رحلتي الأخيرة، زرت صنعاء وحجة والحديدة. أنا لست غريباً على اليمن. فقد عشت هناك خلال عملي في برنامج الأغذية العالمي لمدة ثلاث سنوات في التسعينيات من القرن الماضي. ولكن هذه المرة، وعند اقترابنا من مطار صنعاء تطلعت من نافذة الطائرة في رحلة خاصة لبرنامج الأغذية العالمي – وهي واحدة من الرحلات الخاصة القليلة التي لا تزال تقصد صنعاء – رأيت ما حل بالمطار من دمار. وتداعت إلى الذهن أشياء كثيرة. كنت أتساءل كيف يعيش الناس. كيف يعود الناس إلى اليمن إذا كانت السبل قد تقطعت بهم خارجها. وتساءلت أيضاً إن كان هناك من يحتاج إلى إخلاء طبي، كيف سيتم التعامل مع هذا الموقف؟ وكموظف في برنامج الأغذية العالمي، فكرت أيضاً فيما عساه أن يحدث لو طُلِب منا تنفيذ عملية نقل جوي للأغذية والأدوية المطلوبة على وجه السرعة إلى صنعاء. هل يستطيع المطار التعامل مع مثل هذه العملية؟ حقاً لست أدري. بدأت أسأل زملائي هل يمكن للمطار أن يتعامل مع عملية من هذا القبيل.

في طريقنا من المطار إلى مكاتب البرنامج، كنت أتطلع إلى وجوه اليمنيين في الشوارع، فقد عشت معهم ثلاث سنوات، كما أسلفت. وما رأيته آثار كثير من المعاناة والإرهاق والضجر على وجوههم. رأيت الحزن بادياً وهم ينظرون إلى قافلة أخرى للأمم المتحدة تقطع شوارع صنعاء، ولا يدرون إن كانت بارقة أمل أو نهاية للحرب المدمرة. عندما وصلت إلى المكتب، مرة أخرى، نظرت في أوجه الموظفين والتقيت بهم. وعندما تقابلت مع الموظفين الوطنيين، أدركت أنهم

يجدون صعوبة في الوفاء بواجباهم الإنسانية في خضم انشغالهم بأزماهم الخاصة في المنازل. فكثير من العاملين في مكاتب الأمم المتحدة هم من النازحين داخل صنعاء.

خلال الأيام الأولى من مهمتي في صنعاء، التقيت بموظفي الخدمة المدنية التابعين للسلطات المحلية. وكانت الرسالة في كل لقاء واحدة دائماً، فالاحتياجات آخذة في الازدياد. وأعداد من هم في حاجة ماسة للمساعدة في ازدياد في حين أن العمليات الإنسانية لا تواكب هذه الزيادة.

إن حالة الأمن الغذائي في اليمن تتدهور بسرعة. وقد أصبح الجوع شائعا في كل مكان. في شهر حزيران/يونيه من هذا العام، كشف التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي عن أن ما يزيد على ١٤ مليون شخص في اليمن يعانون من انعدام الأمن الغذائي. ومن بين هؤلاء، يعاني ٧ ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد. إن قراءة تلك التقارير شيء، والذهاب والتحدث مع أم وأب لا يستطيعان تقديم وجبة إلى أطفالهم في نهاية اليوم، شيء آخر. وكما قال السيد أوبراين، لا يعرف هؤلاء الأشخاص متى ستأتي وجبة طعامهم التالية. إنه لأمر مخيف حقاً أن لا تعرف ما إذا كنت تستطيع تقديم وجبة لأطفالك. في بعض المحافظات، يكافح ٧٠ في المائة من السكان من أجل توفير الغذاء لأنفسهم. ومن بين محافظات اليمن الـ ٢٢، هناك تسعة محافظات مصنفة على أنها عند المستوى الثالث. وبعبارة أخرى، تشهد تلك المحافظات مستويات حالة طوارئ فيما يتعلق بالأمن الغذائي وبعبارات بسيطة، فإن ذلك يعني أنهم قاب قوسين أو أدنى من الجوع.

وفور مغادرتي صنعاء، ذهبت إلى حجة لرؤية الناس في الميدان والتحدث إليهم. كانت محطتنا الأولى في المركز الصحي. وقد كان مزدحما، واصطف الناس فيه حتى مدخل المستشفى تقريبا. وكان يرقد على بعض الأسرة طفلان. وكان جميع من رأيتهم من الأطفال يعانون من سوء التغذية، والبعض منهم يعانون من سوء التغذية الحاد. قالت لي أمهات هؤلاء الأطفال أنهن اضطررن إلى السفر مسافات طويلة من مناطق نائية من أجل الوصول إلى العيادة. وقد أخبرني إنه كان عليهن أن يقترضن الأموال من الجيران والأقارب، بل أن يبعن ممتلكاتهن، من أجل دفع تكاليف العلاج.

ويؤسفني أن أقول أن هذا هو الجانب الإيجابي من الأمور. ولا يسعني إلا أن تصور ما كنت سأشاهد لو أتيحت لي فرصة زيارة مزيد من المواقع النائية. كنت سأرى آباء ينظرون إلى أطفالهم الذين يموتون وهم لا يستطيعون تحمل تكلفة الرحلة الطويلة إلى المستشفيات – وهي مستشفيات قد تكون لديها القدرة على الاستجابة لحالاتهم، أو لا. ووفقا لليونيسيف، يعاني ١,٥ مليون طفل في اليمن من سوء التغذية الحاد، بما في ذلك ٠٠٠ ٣٧٠ يعانون من سوء التغذية الحاد الشديد، وهو وضع يهدد الحياة ويتطلب علاجا عاجلا. ويمثل العدد ٠٠٠ ٣٧٠ زيادةً مذهلةً قدرها ٦٥ في المائة عما كانت عليه عام ٢٠١٤. والأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد هم أكثر عرضه لخطر الموت بعشر مرات مقارنة مع أقرانهم لأن أجهزة المناعة لديهم ضعيفة للغاية.

وكانت محطتنا التالية هي مكتب التوزيع العام للأغذية التابع لبرنامج الأغذية العالمي في حجة. لقد كانت الشوارع مكتظة بالآلاف من الناس المصطفين عند المدخل. منذ شباط/فبراير، كان على برنامج الأغذية العالمي تقسيم الحصص لضمان الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وكنا قد خططنا بالفعل للوصول إلى ٣ ملايين نسمة، ولكن مع الزيادة السريعة في عدد الجوعى، كنا نحاول إعطاء شيء للجميع. وقد اضطرت أفرقتنا وشركاؤنا إلى الوصول إلى ٦ ملايين شخص كل شهر بنصف حصص الإعاشة. هذه ليست أفضل وسيلة لمكافحة سوء التغذية، لكنه السبيل لإبقاء أكبر عدد ممكن من الناس على قيد الحياة في هذه

الحالة. وكانت العديد من الأسر سخية بما يكفي لمشاطرتنا، أنا وفريقي، قصص معاناتهم. أخبرونا كيف أنهم يعانون من الجوع كل يوم، بل أن الأمر الأكثر إثارة للحزن هو كيف يرون ذلك الجوع في وجوه أطفالهم. وللمرة الأولى، وجدت نفسي عاجزا وغير قادر حتى عن تقديم عبارات الدعم، ناهيك عن الوعد بزيادة العون والمساعدة التي يمكننا تقديمها.

وتكلم جميع من التقيتهم عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية. إن أسعار الأغذية هي أعلى مما كانت عليه قبل الحرب بـ ٢٠ في المائة. وانضمت الطبقة المتوسطة في اليمن الآن إلى صفوف أولئك الذين لا يستطيعون توفير الطعام لأطفالهم. وهذا أمر يبعث على القلق حقاً. لم تدفع مرتبات العديد من موظفي الخدمة المدنية منذ عدة أشهر الآن. و لم يعد بوسعهم شراء الغذاء.

وعلى الطريق من حجة إلى الحديدة، توقفنا بمحاذاة الجبال للتحدث مع أحد المزارعين. وكان يحصد الدخن وذكر لنا بالتفصيل كيفية تضرر محصوله بسبب الصراع. وعندما سألته كيف كان يعتزم البقاء حيا وماذا كان سيفعل نظرا لأنه فقد محصوله بالفعل، ظل يكرر الكلمات التي سمعت تقريبا من كل يمني يعاني التقيت به، والتي تترجم إلى ”لنا الله“.

والطريق من حجة إلى الحديدة هو نفس الطريق الذي أتذكر منذ ٢٠ عاما. لقد قدت سيارتي على ذلك الطريق مرات عديدة، إلا أنه في هذه المرة كان مُدَمَّرا. ودمرت بعض الجسور؛ لقد كان طريقا وعرا واضطررنا لسلوك طرق التفافية كثيرة جدا. لقد كان شاقا. وتساءلت عندئذ عن كيفية استخدام الطريق عندما يبدأ موسم الأمطار. كيف سيتم نقل الأغذية من الحديدة إلى بقية المحافظات؟

ثم قمنا بزيارة ميناء الحديدة. وكما ذكر الجميع، نظرت إلى الرافعات ومعدات الميناء، وقد تضرر الكثير من الأشياء. يستورد اليمن ٩٠ في المائة من احتياجاته الغذائية. ويمثل ميناء الحديدة شريان الحياة للعديد من أبناء الشعب اليمني. بل وقيل لي إن العمال لم يعودوا يشعرون بما يكفي من الأمان للعمل في الميناء، ولذلك هناك الكثير من الاكتظاظ، افتقار للمعدات والعمال الذين لا يعملون. حتى أن إحدى السفن التابعة لبرنامج الأغذية العالمي المحملة بالمواد الغذائية اللازمة على وجه الاستعجال كانت تنتظر منذ أسابيع لترسو كي يتم تسليم الغذاء للأشخاص الذين هم بحاجة إليه.

أما محطتنا التالية فكانت مستشفى الثورة في الحديدة، وهي الزيارة التي ثبت أنها كانت اللحظة الحاسمة بالنسبة لمهمتي. لقد رأيت وجوه الأطفال التي بقيت محفورة في مخيلتي كصور أيقونية للأزمة في اليمن. رأيت أطفالا ومشاهد – حقيقية هذه المرة – لم أرها خلال سنوات عملي الـ ٢٥ في برنامج الأغذية العالمي. لن أنسى أبدا الأطفال الذين رأيت.

وأنا متأكد من أن العديد من الحاضرين قد رأوا الصور المزعجة في نشرات الأخبار مؤخرا، بما في ذلك الصورة المفجعة للسيدة سعيدة أحمد البغيلي البالغة من العمر ١٨ عاما. كانت في المستشفى عندما قمنا بزيارته. وقال لي الأطباء أنهم يشهدون تزايدا في عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد الشديد. ويقوض سوء التغذية الجهاز المناعي للأطفال الذين، شأنهم شأن سعيدة، يعانون من مضاعفات صحية أخرى. كل ذلك يؤدي إلى ارتفاع معدلات وفيات الأطفال. إن معدل سوء التغذية الحاد بين الأطفال في الحديدة، على شاكلة سعيدة، هو من أعلى المعدلات في العالم. وصور هؤلاء الأطفال وأمهاتهم صدمتني أنا وزملائي. ووقفنا جميعا عاجزين. لم أستطع، إذ غلبني الانفعال، أن أقرر مع مَن أتعاطف أكثر – مع طفل يعاني من سوء التغذية يجلس على السرير منهكا ومريضا لدرجة أنه لا يقوى على البكاء، أم مع أمه الجالسة بجواره تعاني الجوع والتعب لدرجة لا تستطيع معها مؤازرة طفلها. لقد آلمني ذلك حقا، ليس بصفتي عاملا في المجال الإنساني بل كأب.

إن الجوع وسوء التغذية هما مشكلتان يمكن معالجتهما، ولكن عن طريق التدخل الصحيح في الوقت المناسب. ولهذا السبب نحن بحاجة إلى التركيز على مساعدة الشعب اليمني. ولهذا السبب، علينا أن نتأكد من أن لدينا إمكانية الوصول السليمة. أود أن أشكر الجهات المانحة التي دعمت وتواصل دعم برنامج الأغذية العالمي في تنفيذ هذه البرامج. لقد تمكنا من العمل وتقديم المساعدة، ولكن فقط حيث توفرت لنا إمكانية الوصول.

هناك أيضا تحديات في الحصول على التصاريح الأمنية في الوقت المناسب لتقديم المساعدة. إن الحالة الأمنية المتقلبة والقتال المستمر لا يساعدان بالتأكيد البرنامج وبقية العاملين في المجال الإنساني على العمل بشكل أفضل من أجل إرسال المعونة والقيام بأعمال الرصد والتأكد من أن التدخل الصحيح يجري في الوقت المناسب. وهذا شيء يساورنا القلق بشأنه، وهو أحد شواغلنا الرئيسية. وخلال رحلة العودة الطويلة على الطريق إلى صنعاء، أتيح لي الوقت للتفكير في ما رأيته. لا شك أن الحالة تتجاوز الحدود الحرجة. والحاجة تشتد إلى الموارد والدعم السياسي من المجتمع الدولي. في عام ٢٠١٦، لم يتم تمويل سوى ٣٤ في المائة من مبلغ الـ ٦ ملايين دولار المطلوب لبرنامج الأغذية العالمي في اليمن.

أنا لست سياسيا؛ وبرنامج الأغذية العالمي فخور بموقفه المحايد والتريه. لست هنا لأناقش المسائل السياسية، إنما لتوضيح أثر الصراع الحالي على الاحتياجات الإنسانية للشعب اليمني. فجيل بأكمله يقعده الجوع في اليمن اليوم، ونحن نعوّل على دعم المجتمع الدولي لنا في هذا الوقت العصيب.

لقد اجتمعت مع كثير من الناس في اليمن، ووعدتهم بأنني سأنقل معاناتهم إلى العالم.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد هادي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): نظرا لأن هذه ستكون المرة الأخيرة التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة خلال الرئاسة الروسية لمجلس الأمن، أود أن أشكركم، سيدي، وفريقكم بأكمله على توجيه أعمالنا في شهر شكل تحديا خاصا. وأود على وجه الخصوص أن أبرز أعمالكم المتأنية والمتوازنة في مجلس الأمن فيما يتعلق بعملية اختيار الأمين العام المقبل للمنظمة.

وأود أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، السيد ولد شيخ أحمد؛ ووكيل الأمين العام ستيفن أوبراين؛ والمدير الإقليمي لبرنامج الأغذية العالمي، السيد مهند هادي، على إحاطاتهم الإعلامية.

ويساور أوروغواي بالغ القلق من تفاقم التراع في اليمن في ضوء أبشع الانتهاكات والتجاوزات التي تجري يوميا للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولا يعفي شح التغطية الإعلامية للتراع الخطير في اليمن الجناة أو المجتمع الدولي أو مجلس الأمن من تحمل المسؤولية. ونشعر بالقلق حيال استمرار أعمال العنف وتفكيك المؤسسات في البلد نتيجة لزيادة النشاط الإرهابي. وتشعر أوروغواي بالأسف للإخفاقات المتكررة لعملية السلام، بما في ذلك فشل أحدث محاولة لتثبيت وقف لإطلاق النار لمدة ٧٢ ساعة. وفي ذلك الصدد، أؤيد استئناف عملية التفاوض، التي لشهور عديدة أخفقت في تحقيق نتائج ملموسة، وهي الآن تتوقف على تأثير خارطة طريق ضعيفة.

وتكرر أوروغواي مناشدتها الأطراف استئناف الحوار والامتثال التام لالتزامها بوقف الأعمال العدائية من أجل السماح بتهيئة الظروف المؤدية إلى إرساء السلام. وعلى الجهات الفاعلة في المنطقة أن تثبت التزامها بالسلام، وبشكل خاص، على الأطراف الفاعلة التي لها نفوذ على الأطراف

أن تتخذ خطوات قوية لإيجاد حل سلمي للتراع. وفي ذلك الصدد، أود أن أبرز العمل الذي اضطلع به المبعوث الخاص للأمين العام، السيد ولد شيخ أحمد، وأن أعرب عن تأييد وفد بلدي لما يبذله من جهود متواصلة لإيجاد حل لإنهاء التراع. ونود أيضا أن نشكر جزيل الشكر جميع من شاركوا في تقديم المساعدة الإنسانية في اليمن على عملهم الدؤوب والأعمال الشجاعة في بعث الأمل في نفوس السكان الذين يعانون.

إن أوروغواي تدين بقوة الهجمات المتكررة على الأهداف المدنية في اليمن – الغارات الجوية العشوائية، والهجمات بقذائف الهاون التي تدمر المستشفيات والمدارس والأسواق والمباني السكنية والهياكل الأساسية، والقنابل العنقودية، والألغام المضادة للأفراد والقناصة، وكلها تلحق الدمار بالسكان المدنيين. وندين أيضا الهجمات التي أطلقت من داخل اليمن على المواقع المقدسة في المملكة العربية السعودية وعلى النقل البحري في مضيق باب المندب. وتبدي جميع الجهات الفاعلة في اليمن تجاهلا كاملا للقواعد التي تحكم التراعات المسلحة وللمعاناة العميقة والعواقب الوخيمة على السكان المدنيين المحاصرين في مناطق القتال.

وفي كلا اليمن وسوريا، نشهد مستويات غير مسبوقة من إذلال الإنسان. وفي ذلك الصدد، أود أن أشير بشكل خاص إلى الهجوم الإرهابي – وأكرر، الهجوم الإرهابي – الذي نفذ في ٨ تشرين الأول/أكتوبر في صنعاء على مركز مجتمعي حيث كان يجري تشييع جنازة وقتل فيه أكثر من ٦٥٠ شخصا وأصيب أكثر من ٥٠٠. وأشير إليه بوصفه هجوما إرهابيا لأنه في البلد، حيث تلقيت تعلمي وعشت لسنوات عديدة، علمت أن كل ما يشبه البطة ويتكلم كالبطة، بصياحها المميز، علينا أن نعترف بأنه، في الواقع، بطة. ونفذت العملية التي أشرت إليها للتو باستخدام أساليب عادة ما يستخدمها الإرهابيون. فقد كان هجوما مباغتا ووقت ليقع حينما يكون أكبر عدد من الأشخاص حاضرين. ووقع انفجار واحد، أعقبته فترة هدوء متعمد لعدة دقائق للسماح بوصول المستجيبين الأوائل، ثم حدث انفجار ثان. وتلك عملية إرهابية نموذجية، ولكن في هذه الحالة بالذات، وقع الانفجاران لضمان أقصى قدر من التدمير.

وفي الثقافات والمجتمعات والأديان المختلفه الممثلة في إطار المنظمة، لدينا جميعا تقاليد مماثلة لإجلال الحياة والموت. فنحن نحتفل بالولادات ونحزن حينما يتوفى شخص ما. إنني أتساءل عن أي من مجتمعاتنا أو ثقافاتنا أو دياناتنا أو آلهتنا يبرر أي هجوم إرهابي على أشخاص يحضرون تشييع جنازة. من يشعر أن له من القوة بحيث يأمر بارتكاب تلك الأعمال الهمجية ؟ ومن يستشعر أنه فوق الشبهات بحيث يرتكب تلك الفظائع؟

وفضلا علن ذلك، لم ينفذ ذلك الهجوم بأسلحة مصنوعة محليا. فلم تستخدم أجهزة متفجرة مرتجلة. و لم تستخدم قنابل تقليدية أو براميل متفجرة، و لم تستخدم سيارات أو شاحنات محملة بالمتفجرات. وذكر فريق الخبراء المعني باليمن أنه عثر في أنقاض المركز المجتمعي على مخلفات نظام توجيه متطور محدد بوضوح لنوع محدد من للقنابل التي تطلق من الجو. إن نوع القنبلة المستخدمة له سمة فريدة لكونه مغلفا في قذيفة في الفولاذ الصلب الذي يتيح للقنبلة اختراق الهيكل الخرساني وألا تنفجر إلا بعد ارتطامها بالأرض. وبالرغم من أنها على نطاق أصغر، أعتقد أن القنبلة مشابهة لما تسمى بالقنابل الخارقة للتحصينات التي يجري استخدامها على نطاق واسع في جميع أنحاء حلب. كما توجد معلومات تفيد بأن هذا النوع من جهاز التوجيه لا تصنعه سوى شركتين في العالم، في حين لا تصنع القنبلة المستخدمة سوى شركة واحدة. ومن الواضح أنه لا يمكن الحصول على نظام التوجيه أو القنابل التي استخدمت في السوق السوداء. ولا يمكن استجلابها إلا من خلال التعامل بين الحكومة والدوائر الحكومية الأخرى، وبأسعار مرتفعة للغاية.

إننا نقول في اللغة الإسبانية أن الأسلحة يحشوها الشيطان، ولكن يطلقها الإنسان ويتحمل المسؤولية عنها الشخص الذي يضغط على الزناد أو يطلق النار، وأيضا الشخص الذي يسهل الحصول على الأسلحة في المقام الأول.

وغني عن القول إن المحاولات الرامية إلى توضيح ما حدث بدأت بالفعل، مع ادعاءات بأنه كان خطأ غير إرادي ناجم عن عدم دقة الاستخبارات وأن تحقيقات مكثفة تجري على قدم وساق لتقصي حقائق ما حدث. وأشير إلى أنه في هذه الحالة نحن نتكلم عن خطئين غير إراديين، إذ أنه نفذ هجومان. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أشير إلى الدقة غير الاعتيادية التي يجب أن تكون مطلوبة لتكرار الخطأ ذاته في المركز المجتمعي نفسه. وأتساءل عما إذا كان نوع الخطأ نفسه هو الذي أدى إلى إخلاء منظمة أطباء بلا حدود المستشفيات الستة في اليمن بسبب الهجمات الجوية المتكررة التي تعرضت لها، بالرغم أن الإحداثيات الجغرافية للموقع المحددة لتلك المستشفيات أبلغت بها جميع الأطراف المعنية وأرسلت إليها. ويبدو أن أحدا ما يواصل ارتكاب الأخطاء نفسها. وفي تلك الحالات ذكر أيضا أن تحقيقات مكثفة ستجرى لتقصي الحقائق، ولكن حتى الآن، لم نحصل على أية معلومات على الإطلاق عمن نفذوا الهجمات أو من زودوا بالقنابل التي استخدمت.

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس لم يتمكن حتى من إصدار بيان يدين الهجوم المروع الذي نفذ في ٨ تشرين الأول/أكتوبر في صنعاء.

ويبدو أنه ما من شيء يمكن أن يُحرّك المجلس.

فلا الأعذار ولا عبارات الأسف، سواء كانت بسبب ارتكاب خطأ أو بسبب شن هجوم مزعوم على الإرهابيين، ستُعيد مئات الأطفال والنساء والمسنين الذين سحقت أجسادهم تحت الأنقاض في صنعاء وحلب إلى الحياة. وتُدين أوروغواي جميع الهجمات ضد المدنيين، سواء كان ذلك في اليمن أو سورية أو العراق أو في أي مكان آخر، بصرف النظر عن هوية الضحايا. ولا يمكننا أن ندين الهجمات الجوية التي تقتل المدنيين في سورية ونظلّ صامتين حيال هجمات مماثلة في اليمن. فليس هناك مكان للمعايير المزدوجة في هذا الصدد، كما يُذكّرنا باستمرار زميلنا رافائيل راميريث كارينيو. ويجب أن يُحاسب المسؤولون عن هذه الفظائع المروعة والمتواطئون معهم على جرائمهم.

لقد حان الوقت لوقف الأعمال العدائية والعودة إلى طاولة المفاوضات. ونعلم جيداً نحن جميعاً أن لا حلّ عسكرياً لهذه النزاعات. والسبيل الوحيد لحلّها هو من خلال إبرام اتفاقات سياسية يجري التفاوض بشأنها مباشرة بين الطرفين.

وإذ أخاطر بتكرار أقوالي، أود أن أؤكد مرة أخرى باقتناع تام أن كولومبيا تقدّم للعالم نموذجاً مثالياً للسعي الدؤوب نحو السلام. ولكن بطبيعة الحال، ولكي نفعل ذلك، يتطلّب الأمر قدراً كبيراً من الشجاعة، لا مجرّد استعراض ظاهري للبسالة يتمثّل في الدقّ على الصدور وغطرسة التلويح بالأسلحة، بل بالأحرى شجاعة مترسخة تجعل المرء يمد يده إلى العدو، ملوحا بغصن زيتون كعلامة على السلام.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر إسماعيل وستيفن ومهنّد على إحاطاتهم الإعلامية القوية جداً. وهم جميعاً يقومون بعمل حيوي بشأن هذه المسألة، وأود أن أؤكد من جديد في هذه الجلسة اليوم، بصفتي القائم على الصياغة في مجلس الأمن بشأن اليمن، على تقديرنا لجهودهم الدؤوبة.

كما أبرز الجميع، فإن الحجم الهائل للأزمة التي تواجه شعب اليمن يعني أنه لا يمكن أن يكون هناك أي تراخٍ في جهودنا. إنها أزمة سياسية وأزمة إنسانية، وهي أزمة لن ينهيها العنف ببساطة. ونتيجة لذلك، لا يزال المدنيون يعانون الآن، حيث يعاني أكثر من ١٤ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي

وهناك أكثر من ٢١ مليون شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية. تلك هي التكلفة المأساوية للنزاع الدائر في اليمن.

واستجابة لذلك، نعلم جميعاً ما يلزم حدوثه. أولاً، يجب أن يتوقف العنف. ولا بد أن يكون هناك وقف مجدٍ ومستمرّ للأعمال العدائية. وإنني فخور بجهود المملكة المتحدة للمساعدة في التوصل إلى وقف لإطلاق النار في أوائل هذا الشهر، ولكن من الواضح أن ثلاثة أيام لا تكفي. ولذلك، فإننا ندعو الأطراف إلى تجديد التزامها وتنفيذ وقف فوري ومستدام لإطلاق النار.

ودعماً لهذا الهدف، نحن بحاجة أيضاً إلى التأكد من أن لجنة التهدئة والتنسيق لديها ما تحتاج إليه من دعم وتدريب وموارد. فهذه اللجنة آلية حاسمة لبناء الثقة ومعالجة الانتهاكات. وإذا كانت الأطراف اليمنية جادة بشأن السلام، فينبغي أن تتعاون معها تعاوناً تاماً.

ومن المحزن أن أي علامات على وقف التصعيد بدت بعيدة المنال في الآونة الأخيرة. ففي الأسبوع الماضي، أُطلقت قذيفة بعيدة المدى من صعدة على المملكة العربية السعودية، مستهدفة، حسبما أفادت التقارير، مطار الملك عبد العزيز الدولي في شمالي جدة. وهذا الهجوم من جانب أنصار الحوثيين وصالح كان استفزازياً وغير مقبول. وعلى كل الأطراف إظهار ضبط النفس.

وقد شعرنا بالصدمة والجزع إزاء الخسائر الفادحة في الأرواح نتيجة الغارات الجوية على مجلس العزاء في صنعاء في وقت سابق من هذا الشهر. وأبلغنا فوراً الحكومة السعودية، على المستوى الوزاري، بقلقنا العميق. وتوفي أكثر من ١٤٠ شخصاً في ذلك اليوم. وقد تكلم إلبيو تواً بأقوى العبارات حيال ذلك، وأنا أشاطره خيبة أمله وأسفه إزاء عدم تمكن مجلس الأمن من الاتفاق على مشروع البيان الصحفي الذي عممته المملكة المتحدة، والذي كان من شأنه أن يدين الهجوم بشدة.

وعلى الرغم من هذا الفشل، تؤكد المملكة المتحدة بوضوح أنه يجب أن تكون هناك مساءلة عن ذلك الهجوم. ويمثل نشر فريق التقييم المشترك للحوادث التابع للتحالف للتحقيقات الأولية خطوة إيجابية في هذا الاتجاه.

إن وقف العنف ليس إلا الخطوة الأولى، وحتى ذلك لن يكون كافياً لمساعدة ملايين الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة في اليمن. وبغض النظر عن التقدم المحرز بشأن وقف إطلاق النار، فنحن بحاجة أيضاً إلى نسرع الخطى بصورة متضافرة من أجل تحسين الحالة الإنسانية. وقد استضافت المملكة المتحدة في الجمعية العامة في الشهر الماضي حدثاً، تم خلاله جمع مبلغ ١٠٠ مليون دولار لصالح اليمن؛ وجاءت نصف تلك الأموال من المملكة المتحدة نفسها. وتعهد المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة أيضاً بتعزيز استجابتهما. ولكن المال وحده لا يكفي. وهو لا يعني إلا القليل جداً، في الواقع، عندما لا يتسنى إيصال المعونة. ولذلك، فلندعُ الطرفين إلى اتخاذ كل الخطوات الممكنة لتحسين وصول المساعدات الإنسانية، حتى يمكننا أن نُساعد في التخفيف من معاناة الملايين من المحتاجين.

وفي نهاية المطاف، ولكفالة أن يكون كل هذا – وقف الأعمال العدائية ووصول المساعدات الإنسانية – مستداما، فإننا نحتاج إلى الاستقرار الذي لا يتحقق إلا من خلال عملية سياسية، وهو ما يتطلب تحقيق توافق بين الطرفين. ولذلك، نرحّب بتقديم إسماعيل لخارطة طريق إلى الأطراف اليمنية؛ وهي تحدد كيف يمكن تحقيق هذا الحل التوفيقي، وتبيّن بوضوح الخطوات الأمنية والسياسية التي يجب أن تتخذها الأطراف للتوصل إلى حل سلمي.

وفي حين أصبح الطريق إلى الأمام على المسار السياسي أكثر وضوحاً، فهو لا يزال سبيلاً يتعين اتباعه بالكامل. ونشعر بخيبة أمل إزاء استمرار عدم مشاركة الحوثيين وصالح في العمل بشأن الخطة الأمنية لصنعاء، وذلك في تحدّ للقرار

٢٢١٦ (٢٠١٥)، وإزاء الرفض العلني من جانب الرئيس هادي لخارطة الطريق. ونأمل أن يتلقاها الآن ويشارك فيها بحسن نية. وفي الواقع، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى الانخراط بحسن نية مع المبعوث الخاص والعودة إلى المفاوضات على أساس خارطة الطريق وبروح التسوية الودّية.

وفيما تقوم الأطراف بذلك، سيحظى المبعوث الخاص بالدعم الكامل من جانب المملكة المتحدة في ما يبذله من جهود للجمع بينها. ونحيط علماً بالطلبات التي قدمها الآن لتلقي الدعم الكامل من مجلس الأمن. وبصفتنا القائمين على الصياغة بشأن هذه المسألة، سنواصل العمل في صياغة مشروع قرار لمجلس الأمن يدعو جميع الأطراف إلى القيام بأربعة أشياء: أولاً، العودة إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية؛ وثانياً، العودة إلى المفاوضات على أساس خارطة الطريق؛ وثالثاً، تحقيق المساءلة عن الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي الإنساني؛ ورابعاً، السماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق.

ونتعهد بمواصلة العمل مع شركائنا بشأن هذا القرار، دعما للمبعوث الخاص وجميع الجهود التي يبذلها بشأن خارطة الطريق ووقف الأعمال العدائية، وفي نهاية المطاف من أجل إحلال السلام في اليمن.

السيد بيسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتناني للمبعوث الخاص للأمين العام لليمن، السيد إسماعيل ولد شيخ أحمد؛ ووكيل الأمين العام ستيفن أوبراين؛ والسيد مهند هادي، ممثل برنامج الأغذية العالمي، على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة اليوم. إن الحالة على أرض الواقع مزرية.

وسأركز أولاً على الحالة الإنسانية في اليمن، والتي وصفها لنا السيد أوبراين والسيد هادي وصفا حيا. إن المدنيين هم الضحايا بشكل مأساوي للفشل في إنهاء القتال والتوصل إلى اتفاق سياسي. وتشيد اليابان بالأمم المتحدة وجميع العاملين في المجال الإنساني في اليمن على جهودهم التي لا تعرف الكلل في ظل ظروف صعبة للغاية.

وقد استمعنا من وكيل الأمين العام أوبراين اليوم إلى أن ٨٠ في المائة من اليمنيين في حاجة إلى المساعدات الإنسانية الأساسية، الأمر الذي يؤكد خطورة هذه الأزمة. وسمعنا أيضاً أن العدد قد يزيد. وتقدّم اليابان، جنباً إلى جنب مع الشركاء الدوليين الآخرين، الدعم للمساعدة في تلبية هذه الاحتياجات الأساسية. وأعلنّا التزامنا المتجدد بتقديم دعم مالي للأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى في توسيع نطاق العمليات في اليمن. والأمن الغذائي والصحة والتعليم هي من المجالات ذات الأولوية.

ولا يؤدّي انهيار الخدمات العامة وتدهور الاقتصاد إلا إلى تفاقم الحالة الإنسانية المدمرة. وقد أبلغَنا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامجُ الأغذية العالمي اليوم عن المشاكل الإنسانية الخطيرة الناجمة عن تدمير الهياكل الأساسية الاجتماعية.

كما يساورنا القلق إزاء التطورات الأخيرة المتعلقة بالبنك المركزي ونقله من صنعاء إلى عدن. وتدعو اليابان حكومة اليمن إلى تجنب اتخاذ تدابير قد تؤثر على أنشطة المصارف التجارية، وتشدد على أهمية أن يخدم البنك المركزي مصالح جميع اليمنيين.

ووقف الأنشطة العسكرية أمر ضروري إذا أردنا تحقيق حلول أساسية للأزمتين الإنسانية والاقتصادية في اليمن. لقد انقضت بالفعل سنة ونصف منذ بدء القتال المكثف. ويعاني الشعب اليمني بشدة وقد أنهكه استمرار الغارات الجوية والقصف والقتال في الميدان. ويجب أن تتوقف على الفور جميع الأنشطة العسكرية، بما في ذلك الهجمات خارج الأراضي اليمنية.

وقد أبلغنا اليوم السيد ولد شيخ أحمد أنه قدم للحكومة اليمنية ووفد حزب المؤتمر الشعبي العام الحوثي خارطة طريق لليمن لمعالجة الترتيبات الأمنية والسياسية. وقد يفضي ذلك

بالطريق إلى التنفيذ العملي للعناصر الأساسية الثلاثة للسلام والاستقرار في اليمن، وهي: مبادرة مجلس التعاون الخليجي، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني، والقرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). وترحب اليابان بعمل المبعوث الخاص المعني بخارطة الطريق.

بيد أنه من غير الواضح ما إذا كانت الاطراف اليمنية تنظر بجدية في هذه الوثيقة. وأخبرنا السيد ولد شيخ أحمد أن الرئيس منصور هادي قد رفض خارطة الطريق. وفي البيان الصادر بالأمس، شكا المؤتمر الشعبي العام الحوثي من أن خارطة الطريق لا تتضمن عناصر أساسية للحل. وعلى الرغم من أنه لا تزال هناك شكوك، فقد حان الوقت لكي تشغل الأطراف مقاعدها على طاولة المفاوضات وتستأنف على الفور المشاورات وجها لوجه. وينبغي للأطراف إجراء مفاوضات بحسن نية في إطار وساطة الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى اتفاق.

والآن بعد أن قدم السيد ولد شيخ أحمد خارطة الطريق، قد تكون هناك فرصة للنهوض بالعملية السياسية. فما الخطوة التي ينبغي إذا أن تكون الخطوة التالية للمجلس؟ أعتقد أن الإجابة هي أن يوجه رسالة قوية وموحدة إلى الأطراف. فيجب علينا، نحن مجلس الأمن، أولا أن ندعو الأطراف إلى استئناف المفاوضات على الفور، واحترام وقف الأعمال القتالية، وإتاحة وصول المساعدات الإنسانية وتيسيره على نحو مستمر وبدون عوائق. وتتمتع مجموعة ال ١٨ وبعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بنفوذ على الأطراف، ولكن يجب على المجلس أيضا أن يضطلع بدور استباقي. وبنفس القدر من الأهمية، يجب علينا كفالة أن تؤتي المفاوضات ثمارها. وفي حين أن اعتماد قرار هو الإجراء الأساسي والتقليدي الذي يتعين علينا اتخاذه لضمان التنفيذ، فثمة مسار محتمل واحد لرئيس مجلس الأمن وهو أن يقوم بعرض رسالتنا الموحدة في بداية المفاوضات عندما تبدأ.

إننا الآن في مرحلة حرجة بالنسبة لمستقبل اليمن، وأود أن أطلب إلى المبعوث الخاص ولد شيخ أحمد أن يضاعف جهوده. ونحن نشجع بقوة عقد جولة جديدة من المفاوضات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاتصال المباشر بين المبعوث الخاص وأصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم الرئيس هادي، وعبد الملك الحوثي، وعلي عبد الله صالح، يكتسي أهمية حاسمة في دفع العملية السياسية إلى الأمام. وسأكون ممتنا للسيد ولد شيخ أحمد لو وافانا بمعلومات عن نتائج الاجتماعات مع هذه الشخصيات في إحاطتنا الإعلامية المقبلة. وستواصل اليابان دعم الجهود التي يبذلها السيد ولد شيخ أحمد.

السيد أبو العطا (مصر): أتقدم لكم وسائر أعضاء الوفد الروسي بالتهنئة على الرئاسة الناجحة لأعمال مجلس الأمن خلال الشهر المنصرم.

ودعوني في مستهل حديثي أعيد التأكيد على العناصر التي تعتبرها مصر – العضو العربي في مجلس الأمن – خطوطا حمراء فيما يتصل بالشأن اليمني، لا نقبل بأي حال من الأحوال، وتحت أي ظرف من الظروف، المساس بها أو حتى الاقتراب منها.

أولا، تعتبر مصر حكومة الرئيس اليمني، عبد ربه منصور هادي، الحكومة الشرعية الوحيدة في اليمن. إن مصر، شأنها شأن باقي أعضاء المجتمع الدولي، لا تعترف إلا بهذه الحكومة. ولا يمكن لمصر أن تقبل أي كيانات أخرى تريد اغتصاب سلطة هذه الحكومة، سواء سمت نفسها المجلس الثوري أو المجلس السياسي الأعلى أو أي مسمى آخر. ونعرب كذلك عن دعمنا لأي شكل من أشكال التسوية تتوافق عليها الأطراف اليمنية، وتكفل مشاركة شاملة وواسعة لكافة أطياف المجتمع اليمني في الحكم.

ثانيا، لا يمكن أن تقبل مصر، بأي حال من الأحوال، أي تهديدات لحرية الملاحة في باب المندب والبحر الأحمر.

حيث إن حماية حرية الملاحة في هذا الشريان الحيوي بالنسبة لمصر وبالنسبة لحركة التجارة والنقل الدوليين قضية نعتبرها في صميم عقيدة الأمن القومي المصري والعربي.

ثالثا، كما لا يمكن أن تقبل مصر، وتحت أي ذريعة، استمرار التعرض السافر لأمن المملكة العربية السعودية عبر إطلاق الصواريخ الباليستية على مراكزها المدنية، وكذا عبر التعرض لأمن حدودها حيث إن أمن دول الخليج، والأمن العربي بصفة عامة، قضية محورية لأمن مصر القومي. ونعبر في هذا الصدد عن إدانتنا الشديدة لاستهداف الحوثيين لمكة المكرمة في سابقة غير مقبولة، ما يعتبر استخفافا لا يمكن السكوت عنه بحرمة الأماكن الإسلامية المقدسة، وبأرواح المدنيين الأبرياء، وبمشاعر المسلمين في كل أنحاء العالم.

وبعد التأكيد على المبادئ المتقدمة، أود أن أتناول مسألة مستقبل الأزمة وسبل تسويتها.

أولا، تؤكد مصر على أنه لا بديل عن التسوية السياسية للأزمة اليمنية. حيث إن المزيد من التأخر في التوصل إلى هذه التسوية لا يعني سوى المزيد من القتل، والمزيد من المعاناة الإنسانية، والمزيد من الدمار. وفي هذا الصدد، توجه مصر كامل التحية والتقدير لجهود الأمم المتحدة على مدى الشهور الماضية. ونحث كافة الأطراف على الاستمرار في الانخراط الجاد في هذه الجهود الهادفة إلى التوصل إلى تسوية في اليمن بناء على قرارات مجلس الأمن وبياناته ذات الصلة التي تنص على ضرورة عودة الشرعية، وانسحاب الحوثيين من المدن، وتسليمهم أسلحتهم الثقيلة والمتوسطة، وضمان أن تكون المؤسسات السياسية شاملة للجميع.

ثانيا، إن التوصل إلى وقف للعمليات العدائية، في إطار جهود إرساء التسوية السياسية المنشودة، بات أمرا هاما للغاية في ضوء استمرار معاناة أهل اليمن، باختلاف توجهاتهم وانتماءاتهم السياسية، وكذلك في ضوء الحاجة الماسة لضمان إيصال المساعدات الإنسانية إلى كافة أرجاء اليمن. وهو أيضا ما تعتبره مصر أولوية بالنسبة لها وللمجتمع الدولي.

وختاما، أود أن أؤكد على استمرار دعم مصر الكامل لجهود الأمم المتحدة وجهود المبعوث الخاص الهادفة إلى التوصل إلى تسوية للأوضاع المأساوية في اليمن الشقيق.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام، السيد إسماعيل ولد شيخ أحمد؛ ومنسّق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، السيد ستيفن أوبراين، والمدير الإقليمي لبرنامج الأغذية العالمي، السيد مهنَّد هادي، على إحاطاتهم الإعلامية وعلى عملهم ودعمهم لليمن وشعبه.

لقد انقضى حتى الآن أكثر من سنة ونصف السنة منذ أدت محاولة قوات الحوثيين السيطرة على حكومة اليمن إلى انهيار عملية الانتقال السياسي، واندلاع النزاع الحالي. ومن الواضح الآن أنَّ أياً من الأطراف يستطيع تحقيق أهدافه بالقوة العسكرية.

وقد أكّد مقدِّمو الإحاطات الإعلامية اليوم كم أصبحت الحالة سيئة ميدانياً. ومن المفجع – كما نقول منذ فترة طويلة جداً – أن يدفع المدنيون اليمنيون ثمناً باهظاً للأعمال العدائية الجارية. فقد قُتِل أكثر من ١٠ ٠٠٠ يمني، ومعظم اليمنيين الآن بحاجة إلى المساعدة الإنسانية.

وصُوَر أكثر من ٣٧٠ ٠٠٠ طفل يعانون سوء تغذية حاداً، تُذكِّرنا بهشاشة الإمدادات الغذائية لليمن. ومع أنَّ آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن تواصل القيام بدور أساسي في إدارة الواردات الغذائية، فإنَّ نقصاً في القدرة الاستيعابية للمرافئ تعني أنَّ السفن تواجه تأخيرات طويلة، ممَّا يؤدي إلى المزيد من ارتفاع تكلفة المواد الغذائية والوقود. واقتران ذلك بالخطر المتزايد للانهيار الاقتصادي، يُعرِّض ملايين اليمنيين لخطر الجوع.

وانهيار نظام الصحة العامة يعني أيضاً أن ملايين اليمنيين يفتقدون الحصول حتى على أبسط الخدمات الطبية الأساسية. وهذه الأزمة الطبية تزداد تفاقماً بسبب الحظر على الرحلات الجوية التجارية إلى صنعاء ومنها، ممَّا يحول دون حصول المدنيين المصابين بجروح بالغة على مساعدة طبية في مكان آخر. ونحن نطلب رفع هذا الحظر فوراً.

إنَّ كلا الجانبين قصَّرا أيضاً بانتظام في الوفاء بالتزاماتهما بحماية المدنيين العالقين في هذا النزاع. وقد كانت ضربة التحالف الجوية ضد مجلس عزاء في صنعاء في ٨ تشرين الأول/أكتوبر مثالاً مروِّعاً على هذا الإخفاق. وهي تجعل التقارير خلال عطلة نهاية الأسبوع، بشأن الضربات الجوية ضد سجن يسيطر عليه الحوثيون، أكثر إثارة للقلق. ولا بُدَّ من اتخاذ خطوات عاجلة لتوفير المساءلة عن هذه الأعمال، وضمان ألاَّ تقع هذه الحوادث ثانية. وإننا نؤكد مجدداً ضرورة أن تمتثل جميع الأطراف امتثالاً كاملاً لالتزاماتها بمقتضى القانون الدولي الإنساني.

لقد أوجد النزاع بيئة مؤاتية للجماعات الإرهابية، مثل تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، لتوسيع نفوذها وانتشارها. والاعتداءات الأخيرة على عمليات الشحن في باب المندب قدَّمت إثباتاً إضافياً على نشوء مخاطر استراتيجية أخرى من هذا النزاع.

وفي نهاية المطاف، لا يمكننا استعادة الاستقرار وإنهاء معاناة الشعب اليمني إلا بإنهاء الأعمال العدائية. ويجب أن يكون ذلك تركيزنا الرئيسي وأولويتنا الأكثر إلحاحاً. ونحن في هذا الصدد نشعر بخيبة أمل عميقة حيال الإخفاق في تمديد وقف إطلاق النار الأخير برعاية المبعوث الخاص للأمم المتحدة. فوقف إطلاق نارٍ دائم هو خطوة ضرورية نحو مسارٍ أكثر إيجابية لليمن. وإننا نحثُّ جميع الأطراف على الاتفاق بشأن وقف إطلاق نارٍ دائم في أقرب وقت ممكن.

منذ بعض الوقت، بدا أننا قريبون بشكل مُحبط من اتفاقٍ حول كيفية إنهاء هذا النزاع. وكانت العناصر الرئيسية لاتفاق ما واضحةً لبضعة أشهر، والنقاط الخلافية الرئيسية تحدد تسلسلها. وقد زُوِّدت الأطراف بخارطة طريق موثوقة للترتيبات الأمنية والسياسية لإنهاء النزاع، واستئناف انتقالٍ سياسي جامع. ونحن ندرك أنَّ هذه الخارطة تستدعي تنازلات صعبة من جميع الأطراف، لكنَّ الرفض الصريح غير مقبول.

إنَّ البديل هو مزيدٌ من إطالة أمد المأزق الدموي الراهن، الذي لا يمكن أن يحقق سوى إغراق الشعب اليمني في المزيد من البؤس، وإثارة مشاكل أطول أمدا للبلد والمنطقة. وإننا نحث القادة في كلا الجانبين على إيلاء الأولوية لمصالح شعبهم، والقبول بخارطة الطريق هذه، كأساس لإنهاء هذا النزاع المأساوي، والمضي بها قدُماً بروح من المرونة والتوافق. فالتاريخ لن يتهاون مع أولئك الساعين إلى تأخير أو تعطيل تلك الجهود، ولا المجلس ينبغي أن يفعل ذلك.

في الأسابيع المقبلة، لا بدَّ للمجلس من التركيز على القيام بكل ما يستطيع لدعم جهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة وآخرين لإنهاء العنف. وعليه أيضاً أن يرسل إشارة واضحة إلى الأطراف اليمنية، مفادها أنَّ المجتمع الدولي يتوقع منها أن تستأنف المفاوضات المجدية في ما بينها، لتحقيق نهاية مستدامة للنزاع، وأنَّه لن يتمَّ التسامح مع المفسِدين.

إننا نقف متأهبين للعمل معكم على أيِّ شيء قد يكون مفيداً لزيادة الضغط على الأطراف لحلِّ هذا النزاع.

السيد وُو هاي تاو (الصين) (تكلم بالصينية): أود أولاً أن أشكركم، سيدي الرئيس، على جهودكم وإسهاماتكم في رئاسة المجلس لتعزيز عمل المجلس. كما أود أن أشكر المبعوث الخاص إلى اليمن، السيد إسماعيل ولد شيخ أحمد؛ ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد ستيفن أوبراين؛

والمدير الإقليمي لبرنامج الأغذية العالمي، السيد مهنَّد هادي، على إحاطاتهم الإعلامية.

إنَّ الحالة في اليمن حالياً تبقى معقدة. ومحادثات السلام متعثرة، والتزاعات مستمرة والوضع الإنساني خطير. والصين تشعر بالقلق حيال ذلك، وتتعاطف مع معاناة الشعب اليمني. والحوار السياسي هو السبيل الوحيد لتحقيق سلام دائم في اليمن. لذا، ترحب الصين بتواصل المبعوث الخاص، ولد شيخ أحمد، مع الأطراف المعنية، وبوساطته النشيطة.

وفي الظروف الراهنة، ترى الصين أنه ينبغي لأطراف التزاع في اليمن وللمجتمع الدولي اتخاذ الإجراءات التالية سريعاً.

أولاً، ينبغي لأطراف التزاع أن تمارس ضبط النفس ووقف الأعمال العدائية في أقرب وقت ممكن، بغية تهيئة الظروف الضرورية لإعادة إطلاق محادثات السلام وتحسين الحالة الإنسانية في اليمن.

ثانياً، يتعيَّن تقديم المزيد من الدعم لوساطة المبعوث الخاص، ولد شيخ أحمد، لكي يكون لها تأثير إيجابي على الأطراف المعنية، والدفع باتجاه السلام عبْر التفاوض.

ثالثاً، ينبغي للأطراف في محادثات السلام أن تبدي الإخلاص والمرونة، وتعمل على تضييق خلافاتها من خلال المشاورات، وأن تعالج على نحو ملائم سلسلة من المسائل الحساسة، بما في ذلك الانسحاب ونزع السلاح وتشكيل حكومة وفاق وطني، بغية التوصل إلى حلٍّ شامل يناسب الحالة الوطنية في اليمن، ويعالج شواغل جميع الأطراف.

رابعاً، ينبغي لأطراف التزاع اتخاذ تدابير فعالة للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية. فينبغي لها اتِّباع القانون الدولي الإنساني والتعاون بصورة نشطة في جهود الإغاثة الدولية. ونأمل للمجتمع الدولي أن يتكاتف في تخفيف معاناة الشعب اليمني.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد إسماعيل ولد شيخ أحمد، المبعوث الخاص لليمن، الذي نرحب بجهوده القيِّمة والمستمرة؛ والسيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية؛ والسيد مهنَّد هادي، المدير الإقليمي لبرنامج الأغذية العالمي، على إحاطاتهم الإعلامية والتزامهم.

كما سمعنا للتوّ، فإنَّ الحالة الإنسانية في اليمن بالغة الخطورة. وهناك عدة جوانب نعتبرها مصدر قلق خاص.

أولها هو الاعتداءات على السكان المدنيين. وقد أدانت فرنسا بشدة الاعتداء في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، حيث قُتِل ١٤٠ شخصاً وجُرِح الكثيرون بحسب الأمم المتحدة. ولا يمكننا أن نؤكد بما يكفي مدى ضرورة احترام جميع الأطراف للقانون الدولي الإنساني.

إنَّ تدهور الحالة الصحية مثيرٌ للقلق الشديد. فنظام الرعاية الصحية في اليمن مدمَّر كلياً تقريباً، ولم يَعُد لدى اليمنيين سبيل للحصول على الخدمات الصحية الأساسية. وهناك اليوم أكثر من ١٩ مليون شخص -٨٠ في المائة من السكان تقريباً - لديهم صعوبة في الحصول على مياه الشرب والمَرافق الصحية الأساسية. وفي هذه الظروف، يثير تفشِّي وباء الكوليرا - تسجيل ٦ وفيات، و ٦١ إصابة مؤكدة حتى الآن، ووجود أكثر من مليون شخص معرَّض للإصابة - قلقاً خاصاً، ويُظهِر مدى تدهور الحالة.

والصورة التي يرسمها برنامج الأغذية العالمي توضح أنَّ جزءاً من السكان بات على حافَّة المجاعة. إذ لم يحدث أيُّ تحسُّن كبير طوال أشهر، ولا سيما في المناطق الأكثر تضرراً من التزاع، واليوم، هناك ١٤ مليون يمني - أكثر من نصف السكان - يعيشون في ظروف انعدام الأمن الغذائي، وبينهم ٧ ملايين شخص في حالة طوارئ غذائية. ومعدلات سوء التغذية بلغت مستويات مثيرة للقلق أيضاً.

إنَّ نجاة ملايين اليمنيين تعتمد اليوم على تقديم المعونة الإنسانية فوراً وبدون عوائق، فضلاً عن اعتمادها على إعادة إرساء الخدمات الأساسية الضرورية للبقاء.

ويجب أن تكفل الأطراف، أكثر من أي وقت مضى، وصول المساعدات الإنسانية الكامل والآمن والدائم ودون عوائق، عملا بالتزاماتها الدولية. ويجب أن تيسر الأطراف، على وجه الخصوص، عمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على أرض الواقع وأن تضمن القيام به.

وبالنظر إلى هذه الظروف المأساوية، فإن التطورات العسكرية الأخيرة غير مقبولة، وقد لاحظنا ببالغ القلق أن الأمر لم يكن مجرد عدم التقيد تماما بوقف إطلاق النار لمدة ٧٢ ساعة في الأسبوع الماضي، بل إنه لم يُجدد أيضا. ويجب أن تتوقف الهجمات على السفن في البحر الأحمر وضد الأراضي السعودية. وعلاوة على ذلك، من الضروري أن يحدد بدقة البلد الذي يقدم الأسلحة إلى الحوثيين.

وندعو الأطراف مرة أخرى إلى الالتزام بوقف فوري جديد للأعمال القتالية واحترامه، الأمر الذي من شأنه أن يوفر فترة راحة للسكان المحليين ويمكن من استئناف المفاوضات. وكما ذكرنا مرارا وتكرارا، فإن الحل الوحيد للنزاع هو حل سياسي. ونأسف بشدة لرفض خطة السلام التي اقترحها المبعوث الخاص. ونحن على استعداد، في مجلس الأمن، لتحديد كيفية الضغط على أطراف النزاع اليمني لتتحمل مسؤولياتها. لقد تعرض السكان اليمنيون لمعاناة لا توصف. ويجب على كل طرف تقديم التنازلات الضرورية وتنحية مصالحه الفردية جانبا. ويجب أن يكون كل طرف قادرا على الالتزام بخارطة الطريق لإحلال السلام وتنفيذها.

إن المعايير الأساسية للتسوية معروفة للجميع، لأنها كانت نتيجة مشاورات متعمقة على مدى عدة أشهر في الكويت، ونيويورك، وفي الرياض وصنعاء في الأيام الأخيرة. ومن الأهمية بمكان أن يدعم المجتمع الدولي، ولا سيما القوى الإقليمية، العملية وألا تؤجج خطر التصعيد. ونؤكد مجددا على دعمنا الكامل للجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص وخارطة الطريق التي أعدها، فالتزامه بجمع الأطراف لإبرام اتفاق وتصميمه على ذلك أمر رائع وينبغي تشجيعه.

وكلما استمر النزاع لفترة أطول، كلما أصبح التعامل مع النتائج الطويلة الأمد المترتبة عليه أصعب. وكلما تدهورت الحالة الإنسانية، كلما زادت احتياجات إعادة الإعمار. وكلما طال أمد حالة عدم الاستقرار السائد في البلد – مما لا يسمح للحكومة الشرعية بممارسة السيطرة التي ينبغي أن تتمتع بها – كلما زاد خطر الإرهاب الذي لا يهدد اليمن فحسب، بل، وكما نعلم، العالم بأسره.

وفي الختام، أود أن أشير مرة أخرى إلى دعمنا للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص، الذي لا يدخر أي جهد أو وقت لتأمين التزام جميع الأطراف باستعادة السلام والاستقرار في اليمن. ونحن نثق تماما في أنه سيتوصل إلى اقتراح نهائي من شأنه أن يفضي إلى إبرام اتفاق. وبصفتنا الوطنية، فإننا ندعمه دعما كاملا وسوف نغتنم كل فرصة للمشاركة في حوار مع شركائنا الإقليميين للدعوة إلى وقف الأعمال العدائية والتوصل إلى تسوية سلمية في اليمن. فلنظهر معا أنه يمكن أن يكون لدينا مجلس أمن موحد من أجل تسوية الأزمة، تحت رعاية الأمم المتحدة. ومسؤوليتنا هي أن نفعل ذلك، وإذا وحدنا جهودنا ستكون لدينا الوسائل.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص شيخ أحمد، ووكيل الأمين العام أوبراين، والمدير الإقليمي لبرنامج الأغذية العالمي، هادي، على إحاطاتهم الإعلامية. وأتوجه بشكر خاص للسيد هادي لشهادته باسم اليمنيين الذين، كما نعلم جميعا، قلما تُسمع أصواتهم في هذا النزاع.

لقد ورد أنه في الآونة الأخيرة طلب أب لأربعة أطفال في صنعاء من بناته نشر مشاعرهن إزاء هذه الحرب على الفيسبوك. فكتبت خلود ذات الخمسة عشر عاما:

”نحن، أطفال اليمن، نريد تحقيق آمالنا: الدراسة واللعب وتحقيق أهدافنا“.

وهذا شيء لا يتوقع المرء أن يطلبه أي طفل تقريبا في سن خلود. ولكنها استطردت بقول إنه في هذا النزاع:

”ننام في خوف، ونستيقظ على خوف، ونترك ديارنا في خوف“.

وكتبت أسماء، أخت خلود البالغة من العمر ١٤ عاما:

”نخشى وقوع كارثة، فهو أمر مؤلم أن يقتل شخص آخرين؛ أمهات وآباء وأطفال“.

وذكرت أختهما الأصغر حنين، البالغة من العمر ١٢ سنة:

”كل يوم، تصبح الضوضاء أعلى وأعلى بجوارنا“.

وعلى الرغم من أن هذه الأصوات ليست معنا بما فيه الكفاية، سواء هنا في المجلس أو في وسائط إعلامنا الإقليمية أو الدولية، فعندما نستمع من أشخاص على أرض الواقع، وأشخاص مثل خلود وأسماء وحنين، يأتي كلامهم متسقا تماما. إنهم يطلبون – أو يلتمسون – إنهاء معاناتهم. ونحن، بوصفنا أعضاء في مجلس الأمن، بحاجة إلى توجيه الطلب ذاته، وبحاجة إلى أن نتحد عند القيام بذلك. يجب على الأطراف وقف تصعيد هجماتها. ويجب عليها، بعد انتظار طويل، الالتزام بتحقيق السلام، ونحن بحاجة إلى إحراز تقدم فوري على ثلاث جبهات، هي: الوقف الفوري للأعمال العدائية، وإحداث طفرة في الجهود الإنسانية – على نحو ما لم نشهده في اليمن طوال فترة النزاع – والعودة الفورية إلى المحادثات السياسية.

أولا، تدعو الولايات المتحدة الأطراف إلى الالتزام مجددا بالوقف الفوري للأعمال العدائية، الأمر الذي يعني وقف جميع الأعمال العسكرية برا وبحرا وجوا. ويشمل ذلك وقف القصف وإنهاء الغارات الجوية. فوقف الأعمال العدائية على نحو مستدام أمر ضروري لإعطاء المبعوث الخاص الفرصة التي يحتاج إليها لإشراك الأطراف بشأن شروط التوصل إلى حل سياسي للنزاع.

وثمة القليل جدا من الأخبار الجيدة في اليمن، وأحد هذه الأخبار الجيدة أننا رأينا أن الأطراف يمكنها الحد من العنف في اليمن عندما تظهر الإرادة للقيام بذلك. وبالنسبة لجميع الشواغل التي تساورنا إزاء القيادة والسيطرة، فمنذ نيسان/أبريل إلى آب/أغسطس من هذا العام، أدى وقف الأعمال العدائية إلى انخفاض كبير في الضربات الجوية والعنف، وبالتالي انخفاض المعاناة على أرض الواقع. ولا أعتقد أنه يمكن أن نبالغ في تقدير النجاح؛ فقد كان الوقف بعيدا عن الكمال، ولكنه وفر قدر من الراحة للمدنيين في اليمن ووفر خلفية للمساعدة في التشجيع على مواصلة المحادثات. ونحن بحاجة إلى أن نعود إلى ما كنا عليه أثناء الوقف، وهو بحاجة إلى التحسين.

ولكن نظرا لانتهاء محادثات الكويت قبل ثلاثة أشهر تقريبا، فقد كثفت الأطراف هجماتها. ففي يوم الجمعة الماضي، أفيد بأن القوات الموالية للحوثيين وللرئيس السابق علي عبد الله صالح أطلقت قذيفة من اليمن صوب مكة وجدة، وهي واحدة من بين عدة عمليات إطلاق قذائف تمت مؤخرا. وتدين الولايات المتحدة عمليات إطلاق القذائف هذه بأشد العبارات. تمثل تلك الهجمات على الأراضي السعودية محاولة واضحة لتقويض العملية السياسية، ويجب أن تتوقف. وكما أكدنا، فلكل بلد الحق في الدفاع عن نفسه، ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة تماما بأمن المملكة العربية السعودية.

كما يتحتم على التحالف الذي تقوده السعودية والقوات الحكومية اليمنية الامتناع عن اتخاذ خطوات نحو تصعيد العنف

والالتزام بوقف الأعمال القتالية. فبعد ١٩ شهرا من القتال، ينبغي أن يكون واضحا أنه ليس هناك أي حل عسكري للتراع. وأولئك الذين يعتقدون أنه إذا زاد أحد الأطراف الضغط العسكري سيعزز جبهته في المفاوضات السياسية، فهناك أدلة على مدار ١٩ شهرا أثبتت أن الأمر ليس كذلك. فزيادة الضغط العسكري وبدء عمليات جديدة، في هذه المرحلة، لن يفضي إلا لإطالة أمد المعاناة التي لا داعي لها. وكلما استمر التراع، كلما استغل تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية هذا الفراغ من أجل توسيع نطاق وجوده وشن هجمات جديدة.

يجب أن تتوقف الضربات الجوية التي أصابت المدارس والمستشفيات وغيرها من المنشآت المدنية. فقد دمرت هذه الضربات، في كثير من الحالات، هياكل أساسية رئيسية لا غنى عنها من أجل إيصال المعونة الإنسانية في اليمن. وتدين الولايات المتحدة بقوة الضربة الجوية التي شُنت على معزين في مجلس عزاء بصنعاء في وقت سابق من هذا الشهر. فقد خلفت الضربة ١٤٠ قتيلا وأكثر من ٦٠٠ مصاب من المعزين. وقد اعترف الائتلاف بالمسؤولية، ونحن نتطلع إلى تلقي مزيد من التقارير عن التحقيقات بشأن الهجوم، بما في ذلك بشأن التدابير المحددة المتخذة لإرساء المساءلة وتعويض الضحايا والتأكد من عدم تكرار هذه الضربات. وستواصل الولايات المتحدة التأكيد على التحالف بشأن الحاجة إلى اتخاذ جميع التدابير الممكنة للحد من وقوع خسائر في صفوف المدنيين وتحديد الأهداف بدقة، بما في ذلك التحقق من أن الأهداف غير مدرجة في قائمة الأهداف الممنوع شن هجمات عليها.

كما ندين بشدة جميع الهجمات العابرة للحدود التي تشنها قوات الحوثي وصالح على المملكة العربية السعودية وقصف المناطق المأهولة بالسكان، ولا سيما في تعز.

وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، أفادت الأمم المتحدة بأن إطلاق نيران المدفعية في وسط مدينة تعز أسفر عن مقتل ١٠ مدنيين على الأقل، بينهم ٦ أطفال، وإصابة ١٧ آخرين بجراح. ويؤكد عدد القتلى المدنيين مرة أخرى أنه على الأطراف الالتزام بوقف الأعمال العدائية.

ويقودني ذلك إلى النقطة الثانية، وهي الحاجة إلى إحداث طفرة في الجهود الإنسانية بطريقة مختلفة. إذ تظهر الإحصاءات التي قدمها وكيل الأمين العام أوبراين والسيد هادي أن المشكلة تزداد سوءا. ولنأخذ حالة واحدة كمثال. فقد زاد عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم من ٠٠٠ ٣٢٠ في العام الماضي إلى ٠٠٠ ٣٧٠ طفل. وسوء التغذية الحاد الوخيم يعني أمرا واحداً، وهو: ما لم يحصل هؤلاء الأطفال على العلاج الطبي فورا، فإهنم قد يموتون. فلنفكر في ذلك للحظة. مئات الآلاف من الأطفال – الرضع في الكثير من الحالات– على شفا الموت لا بسبب القنابل أو القذائف بل لأهنم لا يستطيعون الحصول على مجرد برنامج للمكملات الغذائية. وهناك ملايين آخرون معرضون للخطر.

لذلك، علينا التركيز على كيف يمكننا الاستجابة. ويجب أن تطالب جميع الدول الأعضاء هنا في الأمم المتحدة وفي علاقاهتا ومحادثاهتا الثنائية بأن تسمح الأطراف بوصول المساعدات الإنسانية بصورة كاملة ودون قيود. وذلك يعني أن السلطات في الميدان يتعين عليها الموافقة على خطط الأمم المتحدة لتوزيع المساعدات والسماح للقوافل بالمرور عبر نقاط التفتيش. ويعني أيضا أن الطرق والجسور والموانئ ذات الأهمية الحيوية بالنسبة لإيصال المعونات لا بد من حمايتها من القتال. وقد ساعدت آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في تيسير استيراد الأغذية الأساسية والأدوية إلى اليمن وكما أشار السيد أوبراين، فإهنا تستحق كل دعمنا المتواصل والتعاون الكامل من جانب الأطراف.

ولكن هناك بعض الخطوات الإضافية التي ينبغي اتخاذها. إذ يجب على الأطراف إعادة فتح المطار في صنعاء أمام

الرحلات المدنية مرة أخرى، الأمر الذي سيسمح بخروج اليمنيين المصابين بجروح خطيرة وبعودة اليمنيين، الذين تقطعت بهم السبل في الخارج ويرغبون في العودة، إلى ديارهم. وعند إدخال الوقود والدواء إلى اليمن، يجب على الأطراف السماح بوصول هذه السلع إلى المستشفيات في جميع أنحاء البلد. ولا بد من إصلاح الرافعات في ميناء الحديدة ويجب على الأطراف تيسير خطط الأمم المتحدة لإصلاحها بغية استعادة القدرة في الميناء الذي كان لفترة طويلة منفذا حيويا ومصدرا لتدفق العديد من السلع.

في الوقت نفسه، يتعين على المرء أن يؤكد أنه لا يمكن لأي قدر من المساعدات أن يعوض عن الفراغ الذي خلفه الاقتصاد المنهار في اليمن. ولذلك، نشعر بالقلق إزاء الآثار المترتبة على قرار الحكومة اليمنية بنقل البنك المركزي. وندعو الحكومة إلى مواصلة دفع المرتبات على الصعيد الوطني. فهذه المرتبات هي أحد مصادر الدخل القليلة المتبقية للكثير من الأسر اليمنية. وقد أدهشني كلام السيد هادي عن أن الأم لا تحتاج سوى النزر اليسير لتتمكن من الانتقال من منطقة في البلد إلى أخرى يتوافر فيها أحد المكملات الغذائية. وحينما تُسلب المرتبات، يُسلب مصدر حاسم الأهمية من مصادر الدخل وتزيد احتمالات موت الرضع والأطفال جوعاً.

تتعلق النقطة الثالثة والأخيرة بالضرورة الملحة للتوصل إلى حل سياسي. لقد قدم المبعوث الخاص للطرفين خارطة طريق موثوقة ومتوازنة لإنهاء النزاع، جنبا إلى جنب مع خطة أمنية لصنعاء. وتعالج خارطة الطريق شواغل الحكومة اليمنية بشأن الانسحابات المتتابعة من المدن الرئيسية في صنعاء وتعز والحديدة، وتعالج شواغل الحوثيين والمؤتمر الشعبي العام بشأن نقل السلطة التنفيذية. إن خارطة الطريق تشكل أساسا لعملية التفاوض. وهي ليست اقتراحا، إما أن يُقبل كله أو يرفض كله. وهذا ليس الوقت المناسب لأن يتحوط أي طرف أو يماطل أو يضيف شروطا جديدة. بل يجب على الأطراف الانخراط مع المبعوث الخاص فورا للاتفاق على تفاصيل لاتفاق نهائي. وبالطبع، سيتطلب المضي قدما في خارطة الطريق من الأطراف في اليمن القبول بحلول وسط، وهو أمر لا يمثل مكمن القوة الرئيسي. فقد تأخرت الأطراف كثيرا في القيام بذلك. ولا يسع شعب اليمن أن تواصل الأطراف التصرف، متوهمة أنها ستحقق انتصارا كاملا. لن يحدث ذلك.

أود أن أختتم بياني. لقد أشرت في وقت سابق إلى مشكلة سوء التغذية الحاد الوخيم، متفقة في ذلك مع العديد من الجالسين حول هذه الطاولة. ويصور فيلم وثائقي عرضه تلفزيون هيئة الإذاعة البريطانية مؤخرا بعنوان ”تجويع اليمن“ حالة من تلك الحالات لطفل صغير يدعى عبد الرحمن، وُلد في بداية النزاع. إن عبد الرحمن طفل عمره ١٨ شهرا الآن ولكن وزنه لا يتجاوز وزن طفل عمره ستة أشهر. وهو يعاني أيضا من حساسية للاكتوز، مما يتطلب نوعا من حليب الأطفال كان متوافرا على نطاق واسع قبل نشوب الصراع ولكن أسرته لا تجد الآن ذلك الحليب المخصوص في أي مكان. وإذ تنظر الأم إلى عبد الرحمن، فإنها تنهار في نهاية الأمر في الفيلم الوثائقي. وتقول: ”أنا الآن بصدد فقد ابني ولا يوجد شيء يمكنني القيام به حيال ذلك. لقد رأيت أطفالا مثله على شاشة التلفزيون. إنهم يموتون“.

وفي اللحظة الأخيرة، تمكن طبيب صاحب عزيمة قوية من العثور بالكاد على إمدادات تكفي لثلاثة أشهر من هذا الحليب لإنقاذ عبد الرحمن. ولكن لنتدبر مرة أخرى في أن هناك أكثر من ٣٧٠ ٠٠٠ طفل يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم مثل عبد الرحمن، وبجوارهم نفس العدد من الأمهات الحزينات اللائي شاهدن أطفالا مثل أولئك على شاشات التلفزيون ولكن لم يُخيل لهن أنهن سيحملن طفلا مثلهم. والمبعوث الخاص يطرح سبيلا لإنهاء القتال. إن محنة

الأطفال من أمثال عبد الرحمن يجب أن تجبر الطرفين على التفاوض ووقف الأعمال العدائية فورا. ونحن، بصفتنا أعضاء في المجلس، ينبغي أن نتحد في المطالبة بذلك.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): تتقدم السنغال بالشكر لكم، سيدي، على عقد هذه الجلسة. ويود وفد بلدي أن يشكر السيد ولد شيخ أحمد والسيد أوبراين والسيد مهند هادي على إحاطاتهم الإعلامية وعلى الوصف المؤثر الذي قدموه لنا بشأن الحالة في اليمن. إن عملهم المشترك في الميدان يتيح لنا بصيصا من الأمل في وقف الأعمال العدائية وتحسين فرص الوصول إلى المساعدات الإنسانية والتوصل إلى حل سياسي في نهاية المطاف.

تأسف السنغال للحالة المتدهورة في البلد وإزاء الأعداد التي لا تحصى من الخسائر في الأرواح، بمن فيهم أولئك الذين ماتوا أثناء مراسم الجنازة التي تعرضت لهجوم في ٨ تشرين الأول/أكتوبر. ويجب أن نُذكر جميع أطراف النزاع، بما في ذلك الحوثيون وحلفاؤهم، بأنها ملزمة بحماية المدنيين وفقا للقانون الدولي الإنساني. ولا بد من كفالة وصول المعونات الإنسانية دون قيد أو شرط ودون انقطاع إلى جميع الذين هم في حاجة إليها. ونود أن نذكر مرة أخرى بأن التشكيك في شرعية الحكومة اليمنية هو أساس الأزمة. وقد تجاوز النزاع حدود اليمن حيث جرى شن هجمات بالقذائف خلال عطلة نهاية الأسبوع على المملكة العربية السعودية في جدة والبيت الحرام في مكة. وتدين السنغال بقوة إطلاق تلك القذائف وتتفق مع مصر على أن هذا خط أحمر، يجب عدم تجاوزه.

إن التوصل الحل السياسي لا يزال أمرا ممكنا على أساس المفاوضات بين الأطراف، مع الأخذ في الاعتبار المبادرة التي اقترحها مجلس التعاون الخليجي وآلية التنفيذ، وبالطبع، قرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

ويود وفد بلدي أن يدين وجود داعش وتنظيم القاعدة في اليمن. ونعلم أن الجماعات الإرهابية هي الوحيدة المستفيدة من عدم استقرار البلدان التي تمر بأزمة، مما يؤدي إلى تفاقم خطر الإرهاب في جميع أنحاء العالم. ولذلك، تدعو حكومة بلدي أطراف النزاع، وتحديدا الحوثيين وحلفاءهم، إلى سرعة استئناف المفاوضات بحسن نية وتبني موقف واقعي وبناء الثقة المتبادلة بغية تهيئة الظروف اللازمة لوضع حد للأزمة التي ترتبت عليها آثار إنسانية وأمنية وخيمة.

وتدعو السنغال على وجه الاستعجال المجتمع الدولي إلى دعم خطة العمل الإنساني لليمن بهدف توفير المساعدات الإنسانية ذات الأهمية الحاسمة لملايين الأفراد. وفي السياق نفسه، تشجع السنغال الجهود المتواصلة التي تبذلها آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش، واضعة في اعتبارها أهمية استئناف أنشطة الموانئ والمطارات حتى يتسنى إيصال المعونات التي تشتد الحاجة إليها، بما في ذلك الوقود، إلى اليمن.

لقد ذكر السيد أوبراين في إحاطته الإعلامية أنه لا يمكن أن يكون هناك حل إنساني للأزمة في اليمن. والحل الوحيد هو حل سياسي.

وتكرر السنغال، إلى جانب سائر أعضاء مجلس الأمن، الإعراب عن دعمها لجهود المبعوث الخاص لإيجاد حل سياسي سريع للأزمة.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أشارك المتكلمين السابقين في تهنئتكم، سيدي الرئيس، وتهنئة الوفد الروسي على نجاحكم في توجيه عمل مجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. إننا ممتنون للمبعوث الخاص إسماعيل ولد شيخ أحمد، ووكيل الأمين العام ستيفن أوبراين، والمدير الإقليمي لبرنامج الأغذية العالمي، السيد هادي، على إحاطاتهم الإعلامية والتزامهم تجاه اليمن وشعبه.

وفيما يتعلق بالعملية السياسية، نشيد بالسيد ولد شيخ أحمد على بذله قصارى جهده بالعمل مع جميع أطراف النزاع من أجل توضيح التفاصيل التقنية لاتفاق السلام وإيجاد حل سياسي للنزاع المدمر. فالاقتراح الأخير المتمثل في خارطة طريق لوقف الأعمال القتالية واستئناف الحوار السياسي بشأن مستقبل البلد هو مسار صالح لحل الأزمة اليمنية نود أن تتبناه الأطراف المتحاربة. إننا ندعو الحوثيين وأتباع صالح إلى وقف تلك الهجمات العسكرية المميتة، ونشجعهم على قبول مقترحات سحب قواتهم العسكرية من العاصمة. كما نشجع الرئيس هادي على تعزيز المرونة وروح التوافق.

ومع ذلك، من المؤسف جدا أن الرئيس منصور هادي والحوثيين قد رفضوا مقترح خارطة الطريق على أساس أنه ليس حلا متوازنا. فينبغي للرئيس هادي والحوثيين أن يكونوا منفتحين أمام الحلول التوفيقية، مع مراعاة الأثر المدمر للنزاع على الشعب اليمني وما له من تداعيات خطيرة على المنطقة ككل، واستغلال إرهابيي تنظيم القاعدة للحالة بغية المضي قدما ببرامجهم الشريرة. إن الحفاظ على مواقف متصلبة وشروط مسبقة ليس أفضل مسار عمل للدخول في مفاوضات هادفة من أجل وقف الأعمال القتالية.

لقد طفح الكيل. إننا ندين بقوة الحرب بالوكالة التي تشنها دول إقليمية وغيرها وأطراف النزاع اليمني أنفسهم ضد الشعب اليمني. وللأسف، فإن بعض البلدان التي تفتخر بأنها أكبر مقدمي المعونة الإنسانية إلى ضحايا النزاع هي كذلك الموردة الرئيسية للأسلحة، وهي التي تدرب من يقصفون المدنيين بشكل عشوائي ويطيلون أمد الحرب لا لشيء إلا لتعزيز أهداف استراتيجية مريبة، مع حرمان الشعب اليمني حرمانا مطلقا من مصالحه الأساسية.

إننا جميعا ندرك جيدا الأثر المدمر للقتال على السكان المدنيين في اليمن، وكذلك على اقتصاد البلد. فالمدنيون، بمن فيهم الأطفال، لا يزالون يعانون من تحمل العبء الأكبر للنزاع مع تعرض الهياكل الأساسية الحيوية، مثل المدارس والمستشفيات، للقصف والتدمير. تصور الإحاطتان الإعلاميتان اللتان قدمهما كل من وكيل الأمين العام أوبراين والمدير الإقليمي هادي، حالة لا يمكن تحملها تماما وكارثة ذات أبعاد لا يمكن قياسها.

ونغتنم هذه الفرصة لكي ندعو جميع أطراف النزاع اليمني، مرة أخرى، إلى العمل من أجل وقف دائم للأعمال القتالية والامتناع عن شن الغارات الجوية والقتال البري والقصف، لا سيما في المناطق المأهولة بالسكان. ويتحتم أن تنخرط الأطراف في مشاركة بناءة مع المبعوث الخاص بغية التغلب على انعدام الثقة المتبادل. إن الحل الوحيد هو حل توفيقي سياسي وإنهاء التدخل الخارجي في النزاع.

إن جميع أصحاب المصلحة السياسيين، وكذلك المجتمع الدولي ومجلس الأمن على وجه الخصوص، مدعوون – لتجنب تعميق الكارثة الإنسانية والاقتصادية التي ستؤدي بدورها إلى تأجيج الشبكات الإجرامية والإرهابية في البلد وفي جميع أنحاء المنطقة – إلى الاضطلاع بمسؤولياتهم من خلال مضاعفة جهودهم لدعم وساطة المبعوث الخاص لتعزيز تدابير بناء الثقة من أجل تهيئة بيئة مواتية بدرجة أكبر عن طريق التفاوض.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أولا وقبل كل شيء، أهنئ الاتحاد الروسي على الطريقة التي أدار بها مداولات مجلس الأمن هذا الشهر.

بعد الاستماع بعناية إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية الممتازين اليوم، سأبدأ من التعليق البليغ التي قدمه سفير أنغولا: ”لقد طفح الكيل.“ وقد كان ذلك بليغا للغاية. فخاتمة القول التي استخلصتها من مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم هي أن اليمن يواجه انهيارا ثلاثي الأبعاد على الجبهات الإنسانية والسياسية والاقتصادية والمالية.

ففيما يتعلق بالانهيار الإنساني، سمعنا اليوم مجموعة كاملة من الأرقام. في البداية، أترحم على أرواح الـ ١٠ ٠٠٠ ضحية، وأود أن أركز بوجه خاص على محنة الـ ١٠ ملايين طفل الذين يعانون من سوء التغذية ويتعرضون لخطر فقدان جيل بأكمله. ويقترن ذلك بالصعوبات الهائلة التي نشهدها في جهودنا لتقديم المعونة الإنسانية لليمن. وأعتقد أن السيدة سامانثا باور قد حثتنا جميعا على القيام بدورنا في تيسير الوصول إلى المساعدات الإنسانية في اليمن. ونحن ملتزمون بندائها ونشاركها مناشدة جميع الأطراف. كما أن لدينا كذلك خطة إنسانية، للأسف، لم يتم تمويل سوى ٢٦ في المائة فقط منها حتى الآن.

والأزمة الثانية التي حلت باليمن هي الانهيار السياسي. فهو سياسي لأن خارطة الطريق، من ناحية، التي نرى أنها معقولة ومتوازنة، قد رفضت؛ ومن ناحية أخرى، لأننا نشهد هجمات عشوائية على السكان المدنيين. وفي هذا الصدد، فإنني أؤيد البيان البليغ الذي أدلى به سفير أوروغواي. وفيما يتعلق بخارطة الطريق، فإن السيد ولد شيخ أحمد يمكن أن يطمئن إلى أنه يحظى بدعمنا الكامل. إنني أعلم أنه سيعود قريبا بغية صياغة اتفاق حول خارطة الطريق، وسيحظى بالدعم الكامل من الوفد الإسباني في تلك الجهود. وفيما يتعلق بالهجمات العشوائية ضد السكان المدنيين، فإننا، بطبيعة الحال، ندعم الفكرة القائلة بأن الجرائم المذكورة لا يمكن أن تمر من دون عقاب.

والانهيار الثالث في اليمن هو الانهيار الاقتصادي والمالي. فقبل وصولي إلى اجتماع اليوم، كنت أعتزم أن أسأل مقدمي الإحاطات الإعلامية عن حالة احتياطيات المصرف المركزي. حسنا، لقد كان مقدمو الإحاطات الإعلامية ممتازين إلى حد لم تكن للحالة الاقتصادية والمالية في اليمن أن تكون أكثر وضوحا. فالحالة حرجة؛ وسيتوقفون عن دفع الأجور، الأمر الذي سيؤدي إلى تفاقم الانهيار السياسي والإنساني. فماذا سيحدث إذا لم تدفع الأجور؟ ستكون النتيجة قاتمة لمستقبل اليمن. وستعني أن الإدارة وجميع المؤسسات ستنهار وستصبح عملية إعادة الإعمار صعبة للغاية – مستحيلة تقريبا. ولذا فإن الدعم الاقتصادي لليمن في ظل الظروف الحالية ضرورة قصوى.

ما هي الرسالة التي أود أن أنقلها إلى زملائي أعضاء المجلس؟ إنها بسيطة جدا. لقد استمعت بعناية شديدة إلى سفير المملكة المتحدة، الذي حدد بوضوح شديد عناصر مشروع قرار أعتقد أنه سيحدث تغييرا على الحالة في اليمن. وعناصر مشروع القرار هي؛ أولا، الوقف الفوري للأعمال القتالية؛ فقد بات من المؤكد أنه لا يمكن أن يكون هناك أي حل عسكري للأزمة في اليمن. واستئناف المفاوضات هو العنصر الثاني – ومرة أخرى أكرر دعمي لمبعوثنا الخاص – متبوع ؛ ثالثا، بالمساءلة عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي؛ ورابعا، وصول المعونة الإنسانية بدون عراقيل.

أود أن أختتم كلمتي بالحديث عن تطور إيجابي، مرددا ما قاله السفير الفرنسي بوضوح، وهو أن توافق الآراء في اليمن أمر ممكن. وأنا أثق أن تلك هي الحال. دعونا نحتشد حول مشروع القرار الذي قدمته المملكة المتحدة، من أجل إحداث تغيير حقيقي في هذه الحالة البائسة حاليا.

السيدة أدنين (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): يشعر وفد بلدي بالامتنان الشديد للمبعوث الخاص إسماعيل ولد شيخ أحمد، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ ستيفن أوبراين، والسيد مهند هادي من برنامج الأغذية العالمي على إحاطاتهم الإعلامية.

يساور ماليزيا بالغ القلق إزاء الصورة القاتمة للغاية للحالة على أرض الواقع، مع تصاعد أعمال العنف، والهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية، وخطر المجاعة، وانهيار النظام الصحي وخطر تفشي وباء الكوليرا. للأسف، على عكس الأزمات الأخرى في المنطقة، ظلت الأزمة الإنسانية في اليمن تحت المراقبة إلى حد كبير. وعقد الأسبوع الماضي، نشاط

جانبي بشأن اليمن في الأمم المتحدة حيث شاهدنا فيلما وثائقيا من إعداد هيئة الإذاعة البريطانية بشأن خطر المجاعة المحدق بالبلد. وبينما ينصب اهتمام المجتمع الدولي على الوفيات الناجمة عن القتال الدائر، أغفلنا إلى حد كبير حالات الوفاة البطيئة لكنها منتشرة جراء الجوع وانعدام العلاج الطبي. اضطرت الأمهات لمشاهدة أطفالهن يحتضرون أمام أعينهن بسبب الافتقار إلى الحليب والغذاء والدواء. ولم يؤد حتى إدخال أطفالهن إلى المستشفى إلى تحسن حالتهم، بسبب انهيار النظام الصحي في البلد والنقص الحاد في الغذاء والوقود والدواء. إن هذه الحالة غير مقبولة ببساطة.

وكما سمعنا اليوم، يعاني ١٤ مليون شخص في اليمن من الجوع وسوء التغذية، وأخرج أكثر من ٣ ملايين شخص من ديارهم، وهناك ٢١ مليون شخص في حاجة إلى المساعدات الإنسانية. وندعو جميع الأطراف إلى الاتفاق على وقف دائم لإطلاق النار من شأنه تيسير تدفق الغذاء والوقود والإمدادات الطبية إلى البلد الذي تمس حاجته إليها. كما نحث الأطراف على فتح المجال الجوي اليمني أمام الطائرات التجارية وإجلاء أولئك الذين يحتاجون إلى علاج طبي عاجل. إننا ننضم إلى الآخرين في إدانة جميع الهجمات ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية في اليمن، بما في ذلك الهجمات الأخيرة على سوق وبئر للمياه ومجلس للعزاء. كما ندين الهجمات التي نفذتها ميليشيات الحوثيين على الأراضي السعودية، ولا سيما ما حدث مؤخرا من استهداف مدينة مكة المكرمة.

إننا نؤيد النداءات التي وجهها الأمين العام لإجراء تحقيقات كاملة ومستقلة، للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، من أجل ضمان تحقيق العدالة والمساءلة.

لقد أدى استمرار النزاع إلى زيادة ملحوظة في عدد الأطفال الذين تجندهم أطراف النزاع. يوجد حاليا نحو ٢ مليون طفل خارج المدارس بسبب استمرار القتال وانعدام الأمن، وهم محرومون من حقهم في التعليم. وقد استغلت الميليشيات تلك الحالة، حيث تذهب بنشاط إلى القرى لكي تقوم بتجنيد الأطفال. ويقدر البعض أن ما يصل إلى ثلث المقاتلين في الجماعات المسلحة هم من الأطفال. ويقوم العديد منهم بحراسة نقاط التفتيش، لكنهم أيضا على الخط الأمامي للقتال. وتهيب ماليزيا بجميع الأطراف أن تمتثل لالتزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. يجب على جميع الأطراف أن تبذل كل جهد ممكن لحماية الأطفال والمدنيين والممتلكات المدنية، بما في ذلك ضمان وصول المساعدات الإنسانية فورا ودون عوائق.

ومع انهيار المحادثات في الكويت، يبدو أن الأطراف المتنازعة في اليمن تبتعد أكثر فأكثر عن الخطوات الواعدة التي اتخذتها نحو السلام قبل عدة أشهر. ووقف الأعمال القتالية مؤخرا، كما رأينا، أبعد من أن يكون كافيا لمعالجة الكارثة الإنسانية في اليمن. ونحن نتفق تماما مع تقييم وكيل الأمين العام أوبراين بأن أفضل إغاثة إنسانية هي إنهاء النزاع. وتؤيد ماليزيا رأي المجتمع الدولي بأنه لا يوجد حل عسكري للصراع. بيد أن الأطراف المتصارعة ذاتها في حاجة إلى الاعتقاد بضرورة التوصل إلى حل سياسي. لن يستفيد أي طرف من إطالة أمد العنف. ستستغل الجماعات الإرهابية أعمال العنف، الأمر الذي سيؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية الكارثية.

إن التوصل إلى حل سلمي للنزاع في اليمن، يتوقف على الإرادة السياسية للأطراف المتصارعة ذاتها، ولكن لمجلس الأمن دورا هاما في تحقيق النتائج المرجوة، من خلال ممارسة سلطته للتأثير على الأطراف ذات الصلة، واستخدام مختلف الأدوات المتاحة له. ويجب على المجلس أن يوجه رسالة واضحة إلى الأطراف المتصارعة بشأن الحاجة إلى وقف القتال والعودة إلى طاولة المفاوضات من أجل حماية المدنيين

والممتلكات المدنية، وكفالة وصول المساعدات الإنسانية فورا ودون عوائق، وضرورة التقيد بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي. إننا بحاجة إلى مواصلة دعم الجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص أحمد لتأمين تحقيق السلام في اليمن. ونحث جميع الأطراف على المشاركة البناءة في التفاوض بشأن خارطة الطريق التي اقترحها السيد أحمد، بهدف إنهاء الصراع والتوصل إلى اتفاق سياسي لإحلال السلام والاستقرار في اليمن والمنطقة.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أيضا أن أشكر المبعوث الخاص لليمن ومقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على ما عرضوه من مستجدات.

غني عن القول أن مقدمي الإحاطات الإعلامية رسموا صورة قاتمة للتدهور الكبير للحالة الإنسانية في اليمن، التي هي مدعاة للقلق البالغ بالنسبة لنا جميعا. إن الصراع المستمر لم يؤد إلا إلى تفاقم المشاكل القائمة بالفعل في ذلك البلد. لقد سقط أكثر من ٦ ٨٠٠ قتيل وجرح ٣٣ ٨٠٠ شخص، منذ شهر آذار/مارس ٢٠١٥ فقط، حسب منظمة الصحة العالمية. ولا يزال الوصول إلى تعز، التي يبلغ عدد سكانها ٢٠٠ ٠٠٠ شخص، محدودا. ولا تزال تسع محافظات، من بين ٢٢ محافظة عند مستوى حالة طوارئ فيما يتعلق بالأمن الغذائي، هذا إن لم تكن تواجه مجاعة. وتلك ما هي إلا مجرد مؤشرات قليلة، ولكنها تشكل تذكيرا حسن التوقيت بالواقع المرير في اليمن، وتتطلب منا ردا موحدا وعاجلا لوقف ما يصفه وكيل الأمين العام أوبراين بأنه ”كارثة إنسانية قاسية من صنع الإنسان“، ولمنع الانهيار الكامل للبلد، كما أشار بالفعل كثيرون.

وفي سياق منفصل، نرى أنه من المثير للقلق أيضا تصاعد الهجمات الصاروخية التي أطلقتها قوات الحوثيين في اليمن ضد أهداف موجودة في المملكة العربية السعودية، فضلا عن الأهداف البحرية، بما في ذلك سفن الإمارات العربية المتحدة، وسفن الولايات المتحدة. ويكتسي إبقاء مضيق باب المندب المهم للغاية لعمليات الشحن آمنا ومأمونا أهمية بالغة لتحقيق السلام والاستقرار الدوليين والإقليميين. كما ندعو جميع الأطراف إلى منع أي هجمات ضد أهداف الأبرياء. وهناك حاجة إلى اتخاذ خطوات فورية لمنع المزيد من التدويل للنزاع.

وفي ظل هذه الخلفية، فإننا نؤيد تأييدا تاما المبعوث الخاص للأمم المتحدة، ونأمل أن تؤتي جهوده الدؤوبة ثمارها في شكل تسوية تفاوضية. وفي هذا الصدد، تستحق آخر خطة للأمم المتحدة لإحلال السلام في اليمن نظرا متأنيا. يبدو بأن العناصر الرئيسية للخطة، المتمثلة في – انسحاب متفاوض عليه من صنعاء وتسليم الأسلحة الثقيلة والمتوسطة، بما في ذلك القذائف التسيارية، إلى جانب تشكيل حكومة وحدة وطنية – تفتح طريقا أمام اتخاذ قرارات صعبة لكنها ضرورية يمكن أن تفضي للتوصل إلى تسوية دائمة. وإذا ما جرى تنفيذ مبادرة السلام تلك، فإنها يمكن أن تصبح أساسا متينا لمواصلة الحوار السياسي الوطني، على أساس جامع وغير طائفي، ومن ثم تسهم في التنفيذ الكامل للقرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) ومبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وفي الختام، ينبغي للمجلس أن يقوم بكل ما في وسعه، لعكس الاتجاه الذي يجعل اليمنيين، يشعرون كما قال السيد هادي بحق ”بأن العالم بأسره قد نسيهم“. ولتحقيق ذلك، ندعو جميع أطراف النزاع للعودة إلى المفاوضات فورا. وكما هو الحال في سورية، لا يوجد حل عسكري للأزمة في اليمن.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): تود جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تعرب عن امتنانها للإحاطات الإعلامية التي قدمها السيد إسماعيل ولد شيخ أحمد، المبعوث الخاص للأمين العام، والسيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والسيد مهند هادي، المدير الإقليمي

لبرنامج الأغذية العالمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى وأوروبا الشرقية. ونتوجه بالشكر لمقدمي الإحاطات الذين قدموا شهاداتهم.

وفنزويلا تقدر المساعي المحمودة وجهود التيسير التي يقوم بها السيد إسماعيل ولد شيخ أحمد في محاولة لإيجاد حل سياسي للنزاع المسلح الحالي الذي يعصف باليمن طوال سنتين تقريباً. ونؤكد له دعمنا الكامل لعمله على أرض الواقع. وتعتقد فنزويلا أن المفاوضات لن تتمخض عن نتائج إيجابية إلا بقدر ما تبديه الأطراف من مرونة والتزام بتحقيق سلام دائم ومستدام في اليمن.

اليمن من تلك الحالات في مجلس الأمن التي تقع في فئة ما يسمى بـ 'النزاعات المسكوت عنها'. الشعب اليمني ضحية العنف الوحشي نتيجة نزاع مسلح عنيف يتخذ من المدارس والمستشفيات والسكن أهدافاً للقصف العشوائي بأسلحة متطورة للغاية وباهظة الثمن معروفة بدقتها عندما تستهدف أي هدف بعينه. ولا نعتقد بإمكانية ارتكاب أي خطأ في هجوم عسكري من هذا النوع. وما قد يبدو ممكنا أنها محاولة متعمدة لمعاقبة السكان المدنيين اليمنيين – الذين استخدمت ضدهم حتى الذخائر العنقودية، في انتهاك فاضح للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

في هذا الصدد، وكما أشار متكلمون آخرون، يدين بلدنا بحزم الهجوم الجوي الذي شنه التحالف على مجلس عزاء في صنعاء في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، وأدى إلى مقتل ١٤٠ شخصاً وإصابة ٥٢٥ مدنياً. كما ندين قصف المستشفيات التي تديرها منظمة أطباء بلا حدود، فضلاً عن قصف مراكز وخدمات الصرف الصحي المدنية. ونرى أن هذه التصرفات غير القانونية لا يمكن أن تمر من دون عقاب، ويجب إجراء تحقيقات في انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المرتكبة خلال النزاع.

وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، نود أن نوضح أننا نرفض رفضاً قاطعاً أي هجوم على السكان المدنيين في أي مكان، سواء في سوريا أو اليمن أو العراق أو فلسطين. ومجلس الأمن يبدو سلبياً في مواجهة هذا الواقع المروع؛ فرؤيته إزاء هذه القضية الهامة هزيلة إن لم تكن معدومة. ولعلنا نذكر أن وكيل الأمين العام أوبراين، قبل بضعة أشهر، وصف الوضع الإنساني في اليمن بأنه أسوأ نسبياً من مثيله في سوريا. ويبدو أن هناك تنافساً وحشياً ينطلق من ثقافة الموت والحرب والعنف في المنطقة. إن تبادل الآراء الذي نحن بصدده اليوم في جلسة الإحاطة هذه أمر نادر الحدوث، فليس هناك إلا أمثلة قليلة جداً سنحت خلالها الفرصة لمجلس الأمن لمناقشة هذه المسألة في شكل مفتوح. ولذلك، نود أن نشكر الرئيس على تيسير حوار اليوم وتمكيننا من عرض هذه المشكلة أمام عموم الأعضاء في الأمم المتحدة. ونأمل أن ينطبق نفس الشيء فيما يتعلق بمسائل أخرى تقتصر مناقشتها على المشاورات المغلقة. وتوخياً للشفافية، ينبغي أن تكون الجلسات المفتوحة هي القاعدة وليس الاستثناء – وهو أحد أوجه القصور في أساليب عمل مجلس الأمن.

منذ أن أصبحت فنزويلا عضواً في مجلس الأمن – وقبل شهرين من انتهاء ولايتنا، تحديداً – شهدنا مع الأسف الشديد كيف تفاقم الوضع السياسي والإنساني في اليمن جراء النزاع المسلح. ولعل الوقت قد حان لمراجعة القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) ومواءمته مع الحالة في الميدان. وفي هذا الصدد، نؤيد خارطة الطريق التي اقترحها المبعوث الخاص للأمين العام، والتي ترمي إلى تهدئة النزاع ووقفه. وعلاوة على ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يعتمد في أقرب وقت ممكن مشروع قرار بشأن الوضع الإنساني يتضمن إنشاء فترات توقف للأغراض الإنسانية ووقف جميع الهجمات المسلحة، بما في ذلك القصف الجوي. واتساقاً مع مسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، لا يمكن للمجلس أن يبقى غير مبال في

مواجهة خطورة الأحداث التي تجري في اليمن كل يوم، ويجب أن يكف عن اعتبارها حوادث روتينية، من قبيل العمل كالمعتاد. ومن الأمور الأساسية تحقيق وقف مستدام للأعمال القتالية من أجل إتاحة الفرصة للوكالات الإنسانية في الميدان للقيام بعملها. ويجب أن يتضمن أي حل للنزاع احترام سيادة اليمن وسلامته الإقليمية، كمبدأ أساسي.

وفضلاً عن ذلك، يجب أن يتضمن الحل أيضاً تحريم وإدانة الهجمات ضد أراضي المملكة العربية السعودية وحركة الملاحة البحرية في البحر الأحمر. وبلدنا يعرب عن رفضه المطلق للهجمات ضد أراضي المملكة العربية السعودية وضد الملاحة البحرية في مضيق باب المندب.

وعلى المجلس أن يتحرك إلى الأمام بشكل بناء في معالجة الأزمة السياسية والإنسانية التي تؤثر على الشعب اليمني الشقيق. ويجب على أعضاء مجلس الأمن معالجة المسألة بموضوعية وعزم والتزام، مع تنحية النفعية الوطنية ومواقف الأعضاء جانباً. ونحن نشعر بالقلق إزاء المخططات الجيوسياسية لبعض الجهات الفاعلة الإقليمية، وبعضها من خارج المنطقة – والبعض منها أعضاء في المجلس – والتي تعوق أي إمكانية للتوصل إلى اتفاق من شأنه أن يضع حداً للاشتباكات المسلحة الحالية، وتقوض الجهود الدبلوماسية التي يقودها المبعوث الخاص.

وعلى الرغم من أن الشعب اليمني هو أول الخاسرين في هذه الحرب، فقد حققت البلدان التي تقوم بتصنيع الأسلحة وتصديرها أرباحاً طائلة من خلال توفير أسلحة متطورة للغاية لأحد الطرفين، وبكميات تقدر قيمتها الإجمالية ببلايين الدولارات. ولذلك، كان من المفارقة أن البلدان التي شجعت بالتأكيد على معاهدة لتجارة الأسلحة هي التي تؤجج النزاع المسلح الآن من خلال توفير الأسلحة المتطورة لتحقيق مكاسب مالية، والتي يستخدمها أحد الأطراف عندئذ عمداً في انتهاك حقوق السكان والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفنزويلا تؤكد مجدداً أن حل النزاع المسلح في اليمن يكمن لدى مواطنيها – أي شعبها – جنباً إلى جنب مع دعم المجتمع الدولي، إذ يمارس حقه في تقرير المصير. وبلدنا سيدعم كل المساعي السياسية السلمية الرامية إلى الحفاظ على سيادة هذا البلد الشقيق واستقلاله وسلامة أراضيه، وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

لقد أغرقت الاشتباكات المسلحة البلاد في أزمة إنسانية بالغة الخطورة ويرثى لها، كما أشارت إلى ذلك كل وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة – وهو ما تكشف اليوم بشكل صارخ. وهذا السيناريو المدمر يبرز الحاجة الملحة للاستجابة بشكل عاجل لمشكلة ذات أثر سلبي على الوضع الإنساني عندما يتعلق الأمر بتوفير الغذاء والدواء والماء ومكملات التغذية للأطفال، والخدمات النفسية والاجتماعية وغيرها من الخدمات الأساسية. ولذلك، ندعو الأطراف إلى السماح للوكالات الإنسانية والمنظمات الأخرى بالوصول إلى سائر السكان حتى يتسنى إيصال المساعدات، وذلك لتلبية الاحتياجات الملحة لسكان اليمن.

ومن الأهمية بمكان التوصل إلى حل سياسي للنزاع في أقرب وقت ممكن. فانهيار المؤسسات والخطاب الطائفي الحالي في اليمن يصب في مصلحة تنظيم القاعدة وجماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) ويعزز أنشطتها الإرهابية التي تشكل تهديداً للسلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. ويقلقنا كون المقاتلين من كلا المنظمتين الإرهابيتين على استعداد للتعاون تكتيكياً لتحقيق أهداف زعزعة الاستقرار في اليمن وبقية دول المنطقة.

مرة أخرى، نحث الأطراف على تقديم التزام حاسم بحوار جامع، بهدف تحقيق تسوية تضع حداً للأعمال القتالية، وبالتالي تحقق سلاماً دائماً وراسخاً في اليمن. ونرى أنه من المهم بصفة خاصة أن يتهيأ مناخ من الثقة المتبادلة بين

الأطراف مرة أخرى، بطريقة تفضي إلى تخفيف حدة التوتر وانطلاق المفاوضات بنجاح. وعلى البلدان التي لها أي تأثير على الأطراف أن تواصل العمل من أجل إحراز تقدم في هذه العملية.

إن الوضع المأساوي والأزمة التي طال أمدها في اليمن أمر يتطلب ألا نتهاون في جهودنا لمساعدة الأطراف على وقف تيار العنف السائد في هذا البلد العربي.

ونحن واثقون من أن أصحاب المصلحة سيفون مرة أخرى بالتزاماتهم بإيجاد الحلول السياسية التي تضع حدا للحرب وتتيح المجال لشعب اليمن أن يستعيد الأمل في السلام. إن إخواننا وأخواتنا في اليمن يستحقون العيش في سلام. وستفيد المناقشة العلنية لهذه المسائل في مجلس الأمن في ضمان إدراك جميع الأطراف لضرورة إيجاد حل سياسي معا.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن ينوه مرة أخرى بالجهود التي يبذلها جميع المتطوعين والعاملين في المجال الإنساني على أرض الواقع في اليمن والذين يسهمون في مساعدة الشعب اليمني. كما نقدر العمل الذي يضطلع به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وموظفوه المنتشرون في الميدان، والذين يشاركون في المهمة النبيلة المتمثلة في دعم السكان المتضررين في ظل ظروف قاسية جدا. وتود فنزويلا أن تؤكد مجددا دعمها للمبادرة والجهود السياسية التي يقودها المبعوث الخاص للأمين العام، السيد إسماعيل ولد شيخ أحمد.

الرئيس (تكلم بالروسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية ممثلا للاتحاد الروسي.

نود أن نشكر المبعوث الخاص للأمين العام، السيد إسماعيل ولد شيخ أحمد؛ ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد أوبراين؛ والمدير الإقليمي لبرنامج الأغذية العالمي، السيد هادي، على إحاطاتهم الإعلامية.

إننا مندهشون لأن الأحداث الجارية في اليمن لم تؤد إلى نوبة نشاط محموم من جانب وسائط الإعلام، ناهيك عن مجلس الأمن. والغريب في الأمر، أنه لا يجري تغطية هذه الأحداث بنفس مستوى تغطية المشكلة السورية. ويجب أن نشدد على أن حجم الحالة الإنسانية في ذلك البلد، استنادا إلى عدد من المعايير، أسوأ حتى من حجم الحالة في سورية ولا يمكن إلا أن توصف بأنها كارثية. فأربعة أخماس سكان اليمن البالغ عددهم ٢٦ مليون نسمة يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية العاجلة. وأصبح أكثر من ثلاثة ملايين من سكان البلد مشردين داخليا. ويعاني ما يقرب من ١٤ مليون شخص من نقص الأغذية، فيما لحق الدمار بالبنية التحتية الضرورية للحياة اليومية – الاحتياجات الطبية والتعليمية وغيرها. وتحت ذريعة منع انتهاكات حظر توريد الأسلحة، تم فرض حصار جوي وبحري وبري على اليمن، الأمر الذي يؤثر أولا وقبل كل شيء على السكان المسالمين. وهناك الآن نقص حاد في الغذاء والدواء والضروريات الأساسية الأخرى.

ولا نريد استغلال مسألة الخسائر في صفوف المدنيين، بما في ذلك نتيجة الغارات الجوية؛ ومع ذلك، فمن المستحيل ألا نذكر المعايير المزدوجة الخبيثة التي نواجهها. فمن المعروف، على سبيل المثال، أن المملكة المتحدة هي أحد الموردين الرئيسيين لمختلف أنواع الأسلحة في المنطقة، والتي تُستخدم بعد ذلك ضد اليمنيين. ومنذ آذار/مارس ٢٠١٥، ووفقا لصحيفتي ”الغارديان“ و ”الإندبندنت“، باعت لندن ما قيمته أكثر من ثلاثة بلايين جنيه إسترليني، أو خمسة بلايين دولار، من الأسلحة إلى المنطقة. وهذا ليس مبلغا صغيرا من المال يُجنى من الحرب. كما تتسبب هذه الأسلحة في فقدان أرواح المدنيين.

والسؤال الذي يطرح نفسه عندئذ: كيف يمكن لبلد له مصلحة مادية واضحة في إطالة أمد الصراع العسكري أن

يصبح القائم على صياغة المسودة الأولى للنصوص المتعلقة بملف اليمن في مجلس الأمن؟ فلنأخذ مشروع البيان الصحفي الذي صدر مؤخرا وأعده ما يسمى بالقائم على الصياغة. إنه لم يكن ببساطة شديد العمومية، ولكنه كان بصراحة معيبا في تناوله للغارة الجوية، التي شُنت، حسب المعلومات المذكورة، على موكب جنائزي في صنعاء في ٨ تشرين الأول/أكتوبر. إنه لم يذكر من الذي شن الضربة، على الرغم من أن التحالف قد أقر بالفعل بالمسؤولية. ولم يتضمن دعوة إلى إجراء تحقيق من أجل معاقبة المسؤولين عنها. ولم نكن في وضع يسمح لنا بتأييد هذا المشروع، حيث أنه نظرا للفظائع المرتكبة، فإن هذا النص عديم الفعالية كان من شأنه أن يكون إهانة لليمنيين.

وبعد ذلك، أعلن وفد المملكة المتحدة أنه بصدد إعداد مشروع قرار بشأن اليمن، ولكنه لم ير النور بعد. وسيكون من المفيد معرفة ما إذا كان مشروع القرار هذا سيتضمن حكما ينشئ منطقة حظر طيران فوق صنعاء التي تعرضت، حتى قبل المأساة التي حدثت في الجنازة، لغارات عشوائية في أكثر من مناسبة. وأعتقد أن الوقت قد حان لاستعراض مهام صياغة المسودة الأولى للنصوص المتعلقة باليمن. فلدينا أعضاء جدد يستعدون لأن يصبحوا أعضاء في المجلس في عام ٢٠١٧، ونعتقد أن بوسعهم أن يأخذوا على عاتقهم الصياغة المسؤولة والموضوعية للنصوص المتعلقة بملف اليمن في مجلس الأمن.

أود أن أنتقل إلى الحالة في البلد. على الرغم من وقف إطلاق النار الذي أعلنه المبعوث الخاص، فإن كلا الجانبين ينتهكانه. وحدث أول هذه الانتهاكات بعد عدة ساعات من البيان الذي أدلى به إسماعيل أحمد. ونأمل أن نرى خارطة الطريق بشأن تسوية أزمة اليمن التي أعدها المبعوث الخاص. فقد سمعنا الكثير عن ذلك ولكن نظرا لأننا نفهم أنها لم تُكتب بعد، فليس من الممكن تقييمها بشكل مناسب. ونعتقد أنه ينبغي أن تُعنى الخطة بالتحرك المتزامن على المسارين السياسي والعسكري، بما في ذلك تشكيل حكومة وحدة وطنية مع الحوثيين. والأمر المهم هو ضمان عودة الطرفين إلى طاولة المفاوضات لمناقشة التفاصيل. ذلك لأن الشيطان يكمن في التفاصيل. فقد اتفق الطرفان على مبادئ نهج ما، ولكن ثمة معلومات تفيد بأن أحد الطرفين، وهو تحديدا، الرئيس هادي منصور قد رفض الخطة بالفعل. والآن، سيكون أمامنا عدد من المسائل الإضافية التي سيتعين معالجتها والاتفاق بشأنها.

وعلى وجه الخصوص، وحسب فهمنا، فإن خارطة الطريق لا تشير إلى انسحاب قوات التحالف من اليمن أو وقف الضربات الجوية على أراضي البلد. ومن دون هذا التأكيد، فإن تنفيذ أي اتفاق سيكون صعبا للغاية. وفي المقابل، نود أن نقول إننا نؤيد أي اتفاق وجميع الاتفاقات التوافقية في طابعها التي يمكن أن توافق عليها جميع القوى السياسية في اليمن. وسنعمل بهمة مع جميع أطراف النزاع. فالهدف الرئيسي هو ضمان أن يكون هناك وقف دائم لإطلاق النار. وهذا أمر ضروري، من المنظور الإنساني ومنظور مكافحة الإرهاب على السواء، فضلا عن تعزيز ثقة الأطراف لضمان أن يتسنى التوصل إلى اتفاق شامل بشأن كيفية تسوية النزاع.

وللأسف، فإن الفائز الواضح في النزاع اليمني لا يزال هو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وغيرهما من الجماعات الإرهابية والمتطرفة التي تسيطر على مناطق بأكملها في جنوب البلد وشرقه. واستنادا إلى التجربة في سورية، نعلم أننا بحاجة إلى مكافحة المقاتلين الآن، لا تأجيل الأمر إلى وقت لاحق. وكلما بكرت جميع القوى السياسية في اليمن بحشد جهودها لمواجهة خطر الإرهابيين، تراجعت فرص احتفاظ الإسلاميين المتطرفين بمواقعهم.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد اليماني (اليمن): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم لكم بالشكر الجزيل لكم، سعادة السفير فيتالي تشوركين، الممثل الدائم لروسيا الاتحادية الصديقة، على قيادتكم الحكيمة لأعمال المجلس لشهر تشرين الأول/أكتوبر وعلى إتاحة الفرصة لنا للحديث أمام المجلس. كما أود أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام وإلى مبعوثه الخاص إلى اليمن، السيد إسماعيل ولد شيخ أحمد، على الجهود الكبيرة التي قام وما يزال يقوم بها استمرارا لما سبق من جهود مشكورة من أجل التوصل إلى اتفاق سلام، يضع نهاية للانقلاب على الدولة اليمنية ويوقف مأساة الحرب التي أشعلتها مليشيات الحوثي – صالح ضد شعبنا منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. والشكر موصول أيضا للسيد أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، وللسيد هادي، ممثل برنامج الأغذية العالمي. كما أشكر جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن على مداخلاتها، والتي تعكس القلق الكبير على الأوضاع المأساوية التي وصلت إليها بلادي، اليمن.

اليوم، بعد عامين من الانقلاب في اليمن، يبدو المشهد كئيبا قاتما. فقد دمرت المليشيات الحوثية المتحالفة مع الرئيس السابق مقدرات الأمة اليمنية ونهبت موارد اليمن الشحيحة وفتحت الباب على مصراعيه للجوع والأمراض والأوبئة تفتك بالسكان. ولسان حالها يقول لكل اليمنيين: إما القبول بمشروع الانقلاب وسيادة الطائفية السياسية والقبول بالمشروع الإيراني في صنعاء وخلق بؤر التوتر الدائم في الجزيرة والخليج، وإلا الموت والدمار. لقد قدم وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية وممثل برنامج الأغذية العالمي جزءا يسيرا من الوضع الإنساني الذي وصلت إليه بلادي، في المناطق التي اطلعا فيها، وهي المناطق الواقعة تحت سيطرة الانقلابيين، وهي ليست اليمن، علما بأن الانقلابيين أعاقوا وصول المساعدات الإنسانية إلى مدينة تعز المحاصرة ورفضوا دخول بعثة الأمم المتحدة. ولم تتحرك هذه المنظمة لتشجب هذا التوجه، حينما أوقفنا إطلاق النار لمدة ٧٢ ساعة.

ومنذ انتهاء مشاورات الكويت رفض الطرف الإنقلابي التعاطي الإيجابي مع أفكار السلام المنطلقة من روح المرجعيات الثلاث، وأصر على مواصلة الحرب وتطويرها واستغل الهدنة في تهريب المزيد من الصواريخ المتوسطة المدى التي يبلغ مداها أكثر من ٦٠٠ كيلومتر، مثل تلك التي استهدفت خلال الأيام القليلة الماضية الأراضي المقدسة عند جميع المسلمين في المملكة العربية السعودية، وصواريخ نور والقاهر البحرية الإيرانية الصنع التي تم تعديلها للإطلاق من البر للاعتداء على الممرات المائية الدولية جنوب البحر الأحمر. لقد أكدت تقارير لجان العقوبات وتقارير الأسطول الأمريكي العامل في المنطقة حجم الشحنات المتواصلة التي تزود بها ايران الإنقلابيين في اليمن. وفشل مجلسكم هذا في إصدار بيان واحد يشجب فيه هذه الدولة الراعية للإرهاب رغم بيانات العديد من الدول الأعضاء المرسلة إلى السيد الأمين العام ومجلس الأمن في هذا الصدد.

لقد كان خيار السلام ولايزال خيارنا في الحكومة اليمنية كمبدأ لا حياد عنه لإنهاء معاناة شعبنا اليمني الصابر الذي تحمل، وما يزال، تبعات الحرب الظالمة التي شنتها مليشيات الحوثي وصالح على كل مناطق اليمن، إيمانا من الحكومة اليمنية بأن السلام هو السبيل الوحيد للخلاص من طغيان العصابات الإجرامية وأمراء الحرب وتحرير أبناء شعبنا اليمني من حفنة من القتلة عديمي الضمير دمروا مقدراته ويهددون بشكل يومي فرصه في العيش الكريم. وخلال العامين الماضيين كان تجاوب الحكومة اليمنية إيجابيا ومسؤولا مع مبادرات المجتمع الدولي. وقدمت الحكومة اليمنية، ولا تزال، التنازلات الصعبة والمؤلمة من أجل السلام في اليمن فيما كان موقف الطرف الإنقلابي متشددا ورافضا للحلول السلمية ومصرا على بقاء الحال وسيطرة المليشيات والعصابات على حاضر ومستقبل اليمنيين. ولعل ذلك قد دفع البعض للاعتقاد بأنه بالإمكان تقديم أفكار تقوض مفاهيم السيادة واستعادة الدولة والذهاب إلى ترتيبات

أمنية بدون أية ضمانات وبدون أدنى فهم للخلفية الاجتماعية والجغرافية والسياسية لطبيعة الصراع في اليمن. وحينما كنا نؤكد على أهمية المرجعيات الثلاث الثابتة في الأزمة اليمنية، كان الطرف الإنقلابي يصر على التنصل عنها وواصل التمادي في إجراءاته الأحادية الجانب المرفوضة من المجتمع الدولي، مثل إقامة الكيان السياسي المسخ لإدارة الدولة وتكليف من يقوم بتشكيل حكومة الانقلاب.

وحينما انفضّت مشاورات الكويت بعد رفض الطرف الإنقلابي التعامل الإيجابي مع مساعي المبعوث الخاص ومساعي الدول الراعية للعملية السياسية في اليمن، تواصلت الجهود الدولية وتمخضت عن الأفكار التي أطلقتها الاجتماعات الوزارية للرباعية الدولية في جدة ونيويورك ولندن. وكنا في الحكومة اليمنية قد رحبنا بالجهود الجديدة التي ترفد جهود الأمم المتحدة مع تأكيدنا بأن أية محاولة للخروج عن مرجعيات السلام الثابتة والمتمثلة في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن ذات الصِّلة بالشأن اليمني ومن بينها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، إنما تصب في صالح تأجيج العنف في اليمن ولن تؤدي إلى انحسار المشروع الإنقلابي. إن أي أفكار لا تؤدي إلى وضع نهاية للانقلاب والانسحاب من كافة المدن ومؤسسات الدولة وتسليم الأسلحة والصواريخ وإطلاق سراح المسجونين إنما تشكل تماهيا مع المليشيات وقبولًا بمنطق الإرهاب وسيطرته على مقدرات الشعوب. فالسلام المستدام لن يتحقق بمكافاة الانقلابيين على انقلابهم وتسليمهم السلطة علي طبق من ذهب. ولن يتحقق السلام بإبقاء غالبية السلاح بيد المليشيات وإبقائها تحتل المحافظات والمدن والقرى اليمنية تحت حجة تجزئة الحل وتزمينه، في الوقت الذي تتم المطالبة بإنهاء الشرعية وتسليم الحكومة للانقلابيين.

ولن يتحقق السلام بتجاهل للمرجعيات المعترف بها والقفز عليها وتجاهل تضحيات الشعب اليمني الرافض للانقلاب، ولن يتحقق السلام بتجاهل انتصارات الشعب اليمني ودحره للانقلاب من معظم الأراضي اليمنية.

والسلام لن يتحقق بدون إبعاد كل من تسبب في إعاقة انتقال السلطة وأجهض الفترة الانتقالية، وانقلب على الوفاق والمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني، وأشعل الحرب والدمار في أنحاء اليمن، وهدد السلم والأمن الدوليين وأمن واستقرار الدول المجاورة وحرية الملاحة في الممرات الدولية، بل واتخذت ضده عقوبات تحت الفصل السابع من مجلسكم هذا، وهم علي عبدالله صالح ونجله أحمد وعبدالملك الحوثي وأشقاؤه ومعاونوه، الذين يشكل بقاؤهم خطرا على السلام والأمن في مستقبل اليمن كما كان في ماضيه.

لقد أصدرت كافة الفعاليات السياسية الوطنية، من أحزاب سياسية وقيادات عسكرية وأمنية والقيادات المنتخبة في المجالس التنفيذية للمحافظات والفعاليات المدنية الشبابية والمرأة، خلال الأيام الماضية بيانات شجب لكل جهود حرف مسار السلام وتأجيج الصراع في اليمن والتأكيد على مرجعيات السلام الثابتة ودعم فخامة رئيس الجمهورية لقيادة المفاوضات وصولا إلى دفن المشروع الإنقلابي والانتصار لقيم الجمهورية والديمقراطية وبناء الدولة الاتحادية.

إن السيادة اليمنية اليوم تتمثل في مؤسسة الرئاسة اليمنية التي لا يمكن المساس بها باعتبارها المسؤولة والضامنة لاستكمال عملية الانتقال السياسي في اليمن وفق المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني ولاستكمال تقديم مشروع الدستور الاتحادي الجديد والانتقال اللاحق لتنفيذ الاستحقاقات الانتخابية. لقد حذرنا في الحكومة اليمنية في أكثر من مناسبة، ويستوعب ذلك جيدا السيد ولد شيخ أحمد، من أن ممارسة المزيد من الضغوطات على الحكومة الشرعية ستؤدي إلى تقوية وضع القوى الانقلابية ولن تمكّن المجتمع الدولي من الإسهام في جهود استعادة الدولة اليمنية بل ستغذي الشعور لدى

القوى الانقلابية الإرهابية بأن المجتمع الدولي بات أقرب إلى تفهم مشروع إيران التوسعي في اليمن.

لقد أكدت مرارا من هنا من منصة مجلس الأمن بأن الحرب في بلادي اليمن يمكن أن تكون نهايتها اليوم وأعدت ذلك إلى قدرة أبناء الشعب اليمني الرازح تحت نير الانقلاب ورفضهم لشعار الموت الذي ترفعه مليشيات الحوثي وصالح والخروج بصوت واحد رفضا للانقلاب والمطالبة بوضع نهاية له ولهذه الحرب الظالمة على شعبنا اليمني العظيم. إنني أهيب بالكيان الجمعي الحي للشعب اليمني للخروج ضد طاغوت المليشيات الإجرامية التي أحالت حياة شعبنا إلى كابوس حقيقي، ولنعود معا كقوى سياسية ومجتمعية يمنية لتنفيذ مخرجات الحوار الوطني الذي صغناه بأحلامنا وتطلعاتنا المشروعة للحاق بركب الإنسانية وبناء يمن مسالم ديمقراطي اتحادي.

في الختام، تثمن الحكومة اليمنية كثيراً الجهود الكبيرة التي يبذلها السيد الأمين العام ومبعوثه الخاص إلى اليمن السيد إسماعيل ولد شيخ أحمد، وكذلك الجهود التي يبذلها مجلسكم الموقر، وسفراء مجموعة الـ ١٨ لتحقيق السلام الأمن والاستقرار في اليمن. كما نجدد شكرنا وعميق امتناننا للإخوة الأشقاء في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية وبقية دول التحالف العَربي لاستعادة الشرعية في اليمن.

وتهيب الحكومة اليمنية بجميع أعضاء مجلس الأمن وتدعوهم إلى مواصلة جهودهم الموحدة التي رافقت الأزمة اليمنية منذ بدايتها في عام ٢٠١١. وبفضل هذا الموقف الموحد لمجلس الأمن، تحقق الكثير من الإنجازات في اليمن بالشراكة مع الحكومة اليمنية، التي تضاف إلى سجل الأمم المتحدة الناصع في حل المنازعات في العالم.

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أطلب إلى المتكلمين توخي الاختصار الشديد، إذ لدينا جلسة أخرى مقررة.

أعطي الكلمة للسيد أوبراين.

السيد أوبراين (تكلم بالإنكليزية): بإيجاز شديد، أردت فقط أن أكرر التأكيد على أن الاستجابة الإنسانية الأفضل هي بإيجاد سبيل للمضي قدماً نحو السلام، وأود بالتأكيد أن أحث الجميع على دعم الخطة التي قدمها المبعوث الخاص.

وأود فقط أن أُطمئِن ممثلة الولايات المتحدة بصورة كلّية بأننا إذا حصلنا على إمكانية الوصول، فيمكننا بالتأكيد أن نضمن رفع العمل إلى مستوى استثنائي من أجل تلبية الاحتياجات، شريطة أن نُمنح الموارد اللازمة للقيام بذلك؛ وإنني على ثقة بأننا سنحظى بالفرصة. وأدعو جميع الأطراف إلى احترام جميع الأحكام المتعلقة بحماية المدنيين، وفي الوقت نفسه أود أن أضم صوتي إلى أولئك الذين أظهروا شجاعة لا تصدّق من العاملين في مجال تقديم المعونة الذين يمررون كميات كبيرة من المعونة حتى في هذه الأوقات الصعبة للغاية من الاحتياجات الإنسانية الضخمة لـ ٢١,٢ مليون شخص من المحتاجين.

وكما كرر الرئيس نفسه فهذه كارثة، ولهذا أدعو إلى أن نتخذ خطوات فورية لنفعل كل ما في وسعنا للتعامل معها.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد أوبراين على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيد هادي.

السيد هادي (تكلم بالإنكليزية): أولاً، أود أن أشكر الولايات المتحدة على دعوتها لي اليوم. وأعتقد أن هذا ساعدني كثيراً على الوفاء بالوعد الذي قطعته للشعب بأن أنقل معاناتهم إلى المجلس.

ثانياً، أود أن أشكر الدول الأعضاء على الاستماع إلي. في الواقع، هذه هي المرة الأولى التي أشعر فيها بأني أعمل بصفتي سفيراً، ولكن هذه المرة سفيراً للنساء والأطفال، سفيراً لمن لا

صوت لهم وسفيراً للناس في اليمن، الذين لا تتاح لهم فرصة المجيء إلى هنا والتعبير عمّا يمرون به. عندما كنت أتكلم، حضرت في مخيلتي صور الناس الذين التقيت بهم، ويسرني أن أتمكن من أن أنقل جزءاً مما رأيته إلى المجلس.

أخيراً وليس آخراً، أود أن أغادر المجلس وفي ذهني فكرة واحدة، وهي أن إنقاذ الأرواح في اليمن أمر قابل للتنفيذ. وليس مهمة مستحيلة. يمكن القيام به، وقد فعلنا ذلك في العديد من الأماكن في العالم. وما نريده هو دعم المجلس. ونريد تأييد جميع الدول الأعضاء. إننا نريد تلقي الدعم من المجتمع الدولي. لا مبرر ليخسر شخص واحد حياته في اليمن، ولذلك أود أن أكرر مرة أخرى أن إنقاذ حياتهم ليس مهمة مستحيلة. وسنفعل ذلك.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد هادي على بيانه.

أعتقد أن جلسة اليوم كانت مفيدة للغاية وأتاحت لنا مرة أخرى فهماً أفضل لمدى مأساوية وتعقيد الحالة في اليمن والطابع المعقد لعمل المبعوث الخاص للأمين العام، السيد اسماعيل ولد شيخ أحمد. ولذلك، أود أن أختتم هذه الجلسة بالإعراب عن الدعم القوي لما يبذله من جهود، نأمل جميعاً أن تُفضي إلى السلام في اليمن في أقرب وقت ممكن.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.